مبادرة إذاعة صوت الثورة السودانية

٣٠ يونيو كبداية نحو حراك مدني دستوري فعّال

البناء المؤسسي للحرية والتغيير

مقترح تفصيلي



إعداد وتصميم فريق إذاعة صوت الثورة السودانية

يونيو ٢٠٢٠

إهداء

أول ظهور موثق للشهيد وليد عبد الرحمن كان في اعتصام القيادة يوم ٨ ابريل في لايف في شارع النيل وهو بيقول لشباب التروس في محاولة لتهديتهم "السلمية هي الجابتنا هنا ونموت بالسلمية". بعد كدا وليد ظهر في فيديو في شارع الكلينك وهو بيقول "أنا شخصيا لما مرقت مرقت ضد الموت"، وعلى صدره ورقة مكتوب فيها "مدنية سقيناها بدمائنا، مدنية نشتريها بأرواحنا، مدينة عنوان ونتاج لثورتنا". ويوم ٣ يونيو بعد فض الاعتصام، وضح صوته من ورا الكاميرا وهو بقول لأحد أفراد الدعم السريع اللي طلب منهم يفكوا الترس: "زي ما قتلتو أخوانا في الميدان دا برضو بقى ميدان. أنا واقف وما راجع؛ أضرب رصاصك دا". وفي أول يوم من أيام العصيان المدني ٩ يونيو ظهر ليه فيديو تاني بتكلم فيه مع ضابط في الشرطة في نقاش عن إزالة المتاريس، الشهيد وليد كان لسه على موقفه الأول من السلمية وقال: " نحنا الضامنين نفسنا، انتو اشتغلوا شغلكم ونحنا بنقفل الشارع". استشهد وليد عبدالرحمن يوم ٩ يونيو ٢٠١٩ في شارع المزاد برصاصة من قناص اخترقت عنقه، ودفن بمقابر حلة حمد تحت وابل من الرصاص الكثيف والموثق.



ما كنا قايلين بعد سنة كاملة لسه كلامك حيكون بيضوي لينا الدرب ويرسم لينا الطريق يا وليد! جبنا بعدك المدنية لكن ما المدنية الأنت دايرها ولا النحن دايرينها!

"إنتو اشتغلوا شغلكم ونحنا بنشتغل شغلنا" مقولة أعلنت ميلاد مجتمع مدني قاعدي متمايز عن الدولة: مجتمع قادر على تركيع سلطوية المؤسسة العسكرية وأقدر على بناء السلام واستدامة الديمقراطية! في ٣٠ يونيو الفات ما كان في صورة نستلهم منها شجاعتنا أجمل من صورتك العنيدة وأنت بتتحدى سلاح الدولة في أوج طغيانها، وفي ٣٠ يونيو السنة دي مافي صوت نهتدي بيهو أعلى من صوتك الواضح وأنت في الشارع بتعلن ميلاد مجتمع مدني قاعدي في السودان: لجنة المقاومة.

جا يا وليد وقت إنزال مقولتك دي مكانها الأحق من التاريخ، واستكشاف معنى أعمق ليها، معنى يعلن استقلال المجتمع المدني القاعدي في السودان، بعد إعلانك لميلاده. استقلاله بالبداية في تثوير القوى السياسية عبر فصلها عن قيمها البالية اللي كلما قربنا من السلام والديمقراطية بتبعدنا منهم. نحنا أحوج ما نكون للإنصات لصرختك دي في أكثر اللحظات حرجا في تاريخنا المعاصر: لحظة ورتنا بوضوح إنه القوى السياسية السودانية ما اتعلمت من دروس التاريخ ومصرة على تكرار الفشل! فنحنا جايين نقول للقوى السياسية دي: "إنتو اشتغلوا شغلكم ونحنا بنشتغل شغلنا"! لأنه بعد سنة من ارتفاع روحك الطاهرة، فهمنا إنه ما في حل للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات

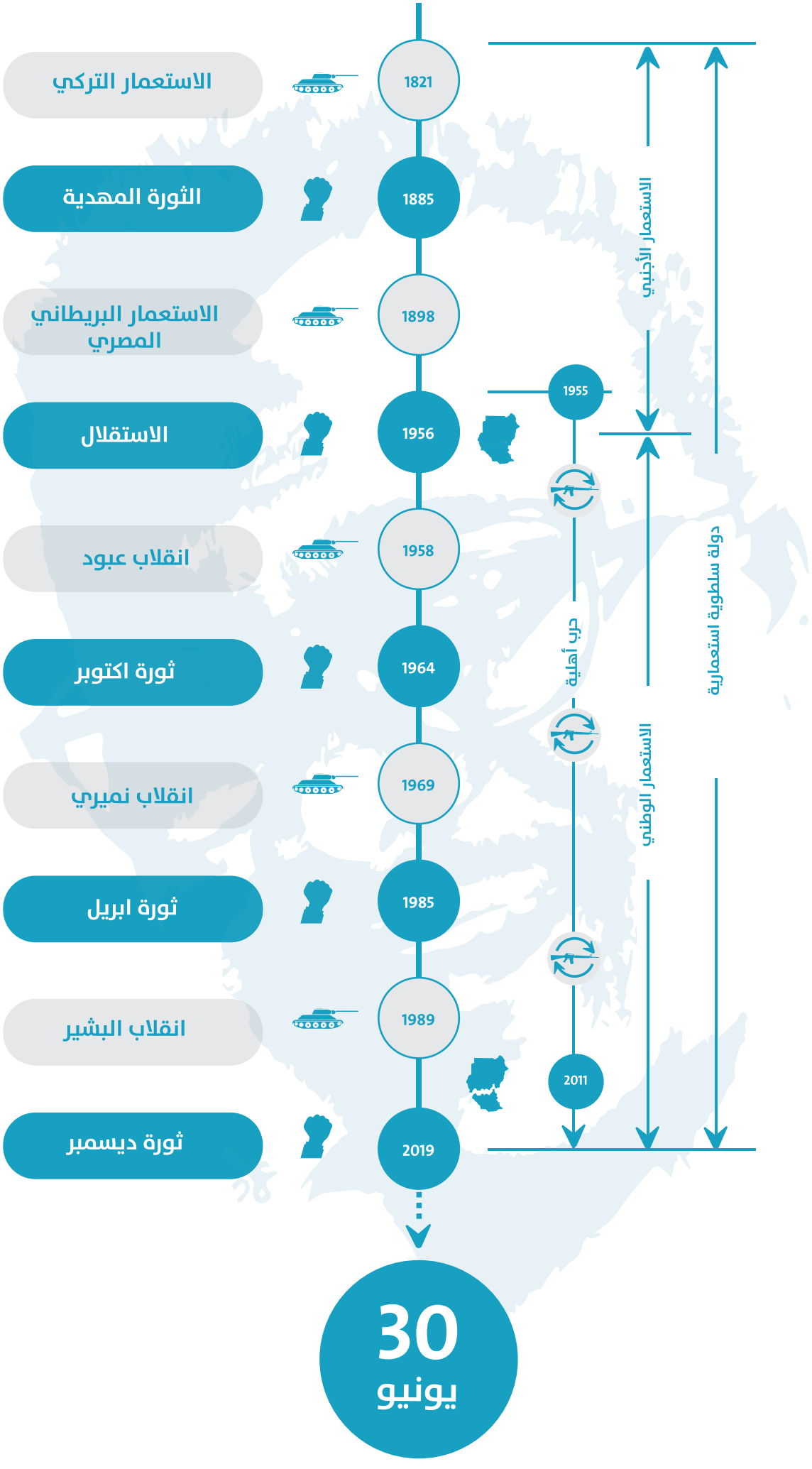
المدنية الديمقراطية سوى الاعتماد على المجتمعات القاعدية –اللي إنت دفعتَ روحك تمن لميلادها– في تثوير القوى السياسية.

نحنا عايزين نقول ليك دمك وصرختك في فضاء التاريخ ما راحوا هدر وهم زادنا لبناء دولة طال إليها المسير! وزي ما بسالتك هزمت المستحيل، روحك الحية فينا حتبقى زادنا عشان نعيد تعريف الممكن! عايزين نقول ليك إننا لسه سامعين صدى صوتك وإنت بتقول لينا إنه الحل هو "نحنا"!

طبت حيا وميتا وإعلانا لميلاد الممكن!



إنتو اشتغلوا شغلكَم
ونحنا بنشتغلْ شغلنا

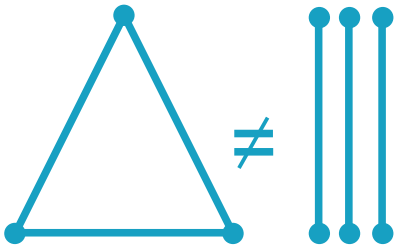

الاستعمار التركي
1821
الثورة المهدية
1885
الاستعمار البريطاني المصري
1898
الاستقلال
1956
انقلاب عبود
1958
ثورة اكتوبر
1964
انقلاب نميري
1969
ثورة ابريل
1985
انقلاب البشير
1989
ثورة ديسمبر
2019
1955
2011
الاستعمار الأجنبي
حرب أهلية
الاستعمار الوطني
دولة سلطوية استعمارية
30
يونيو

فهرس

١. مدخل
٢. ٣٠ يونيو كحراك مدني دستوري
٣. ٣٠ يونيو كحراك مدني فعال
١.٣. خواص الحراك المدني الفعال
٢.٣. مطلب موجه، جذري، دقيق ومربوط بمهلة زمنية وتوعوي لـ٣٠يونيو
٣.٣. المجلس المركزي للحرية والتغيير كوجهة لمطالب ٣٠ يونيو
٤.٣. البناء المؤسسي للحرية والتغيير كمطلب جذري لـ ٣٠ يونيو
١.٤.٣. لا مؤسسية الحرية والتغيير
١.١.٤.٣. انعدام برنامج واضح موحد وواقعي للانتقال وملفاته ذات الأولوية
٢.١.٤.٣. انعدام آلية مؤسسية لاختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال شاغلي هياكل السلطة الانتقالية
٣.١.٤.٣. انعدام آلية ديمقراطية مؤسسية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف السياسي داخل الحرية والتغيير
٤.١.٤.٣. انعدام القنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة الانتقالية
٢.٤.٣. البناء المؤسسي للحرية والتغيير كمطلب جذري لتحقيق المطالب التفصيلية
١.٢.٤.٣. مطلب العدالة الانتقالية
٢.٢.٤.٣. مطلب السلام
٣.٢.٤.٣. مطالب إكمال تشكيل هياكل السلطة الانتقالية وإقالة الضعيفين من شاغليها
٤.٢.٤.٣. مطلب الحكم المحلي
٥.٣. التدقيق المطلبي والتحديد الزمني لمطالب ٣٠ يونيو
٦.٣. 30 يونيو كإعلان استقلال المجتمع المدني السوداني عن الواجهة السياسية لثورة ديسمبر
٤. استحالة البناء المؤسسي للحرية والتغيير بين الإرادة والقدرة
٥. خاتمة
٦. المراجع

٠١ مدخل

تنبيه



في الكتيب دا حنتكلم كتير عن تحالف قوى الحرية والتغيير، لكن قبل ما نبدا، في تنبيه مهم: الكلام عن الحرية والتغيير لا يعني الكلام عن أي مكون من مكوناتها، لأنه ببساطة المثلث عنده شخصية اعتبارية لا تساوي مجموع أضلاعه.

٣٠ يونيو

أغلبنا كتوار عايزين نطلع في يوم ٣٠ يونيو عشان نستعيد ذاكرة الموكب العظيم بتاع السنة الفاتت، ونأكد إنه ثورتنا لسه مستمرة، وبرضو عشان نقدم مطالب بنفتكر إنها مهمة شديد لـ **استكمال مهام الثورة** أو لـ **تصحيح مسار الثورة**.

لكن في نقاش محتدم وأسئلة. في سؤالين متعلقين بمخاوفنا:

- **إذا طلعوا معانا الكيزان، الحنك شنو؟**
- **هل ممكن العسكر يستغلوا الموكب دا كتفويض لانقلاب زي ما عمل السيسي؟**

وفي سؤال تالت كبير، إنه

- **شنو هي المطالب المفروض نتوحد خلفها؟**



- تسقط قحت؟
- تسقط حكومة حمدوك؟
- يسقط العسكر؟
- تسقط تالت؟
- القصاص للشهداء؟
- السلام؟
- تكوين المجلس التشريعي؟
- تعيين الولاة المدنيين؟
- محاسبة رموز النظام؟
- تكوين المفوضيات؟
- إصلاح الخدمة المدنية؟
- قضايا النازحين واللاجئين؟
- هيكلة القوات النظامية؟
- إجراء انتخابات المجالس المحلية؟
- إقالة مدير عام الشرطة وإقالة الوزراء الضعيفين؟

وهنا في اسئلة:

- **المطالب دي نحن موجهنها لمنو؟**
- **ومنو المفروض ينفذها؟**
- **وحنتابع تنفيذها كيف؟**
- **ولو ما اتحققت حنعمل شنو؟**

في الكتيب دا عايزين نناقش الأسئلة دي عشان يكون عندنا تصور أوضح لـ٣٠ يونيو- كبداية لمرحلة جديدة- يصب في اتجاه استكمال مهام الثورة وتصحيح مسارها نحو بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية.

٣٠.٢ يونيو كحراك مدني دستوري

30 يونيو

المخاوف من موكب ٣٠ يونيو دا جاية من إنه الثوار الحقيقين جادين في المرقة ليه لاستكمال ثـــورتهـــم، لـكـن الكيزان برضو خاتين عينهم عليه عشان يقوضوا الشرعية الحالية وينهوا الفترة الانتقالية قبل إنجاز مهامها الأساسية زي العدالة الانتقالية والسلام والمؤتمر الدستوري. فدا موكب لو ما وزناهو صاح ممـكـن يجـر البلد لسيناريو حرب أهلية شاملة أو سيناريو عسكرة شـامـلـة، لأنـه قـوى الثورة الحية ما حترجع تاني لـدكـتـاتـوريـة عـسـكـريـة حـتى لو اضطرت تتنازل عن فـنـحـن محـتـاجـين تساهم في استكمال الثورة نـتـبـنى مـواقـف السلمية.



استكمال مهام الثورة

إجهاض الثورة

وتصحيح مسارها لكن من غير مانجهض الثورة: محتاجين نمشي في خط رفيع جدا!

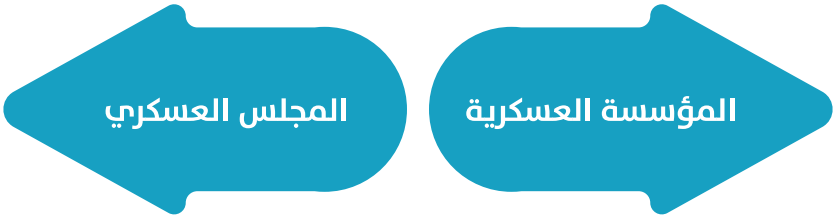
لكن هو شنو الخط الرفيع دا؟

مهم نفهم كويس إنه داخل معسكر الثورة في فريقين بيختلفوا في الوسائل لكن بيتفقوا في الأهداف:

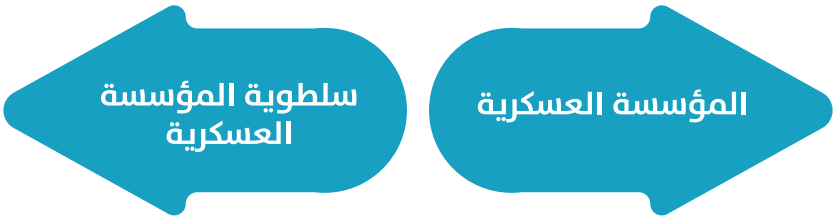
الفريق الأول شايف إنه أفضل طريق للانتقال لمدنية الدولة وإخضاع المؤسسة العسكرية بالكامل للسلطة المدنية هو إنه يتم استبعاد المؤسسة العسكرية تماما من الفترة الانتقالية بتكوين هياكل سلطة مدنية خالصة ما فيها أي عسكري.

في المقابل، **الفريق التاني** شايف إنه أفضل طريق للانتقال لمدنية الدولة هو تحييد خطر المؤسسة العسكرية بإننا نبقيها شريكة في الانتقال ونقدر من خلال قوة المدنيين في الشراكة وسند قوى الثورة والمجتمع المدني ليهم نبقيهم شركاء في تأسيس مدنية الدولة. الفريق دا بيستقوى بحقيقة إنه الانتقال في السودان بيتطلب ترتيبات أمنية ودمج للحركات المسلحة في جيش قومي واحد، دا غير مهمة هيكلة وإصلاح القوات النظامية. فالفريق دا بيفتكر إنه إنجاز الانتقال بكفاءة بيتطلب شراكة مع المؤسسة العسكرية، لأنه الانتقال من العسكرية الكاملة بتاعت الإنقاذ للمدنية الكاملة

العايزها بيتطلب فترة انتقالية مزيج. لكن الشي المهم المفروض نثبته إنه الفريق دا عنده تمييز واضح بين المؤسسة العسكرية والمجلس العسكري الحالي، بيقولوا: "ما كعبة شراكة العسكري، كعبة شراكة العسكري الكعب".



وهنا الفريقين ما شايفين إنه عدوهم المؤسسة العسكرية بقدر ما إنه عدوهم **سلطوية** المؤسسة العسكرية، لكن بيختلفوا في الطريقة الأفضل لمجابهة السلطوية دي.



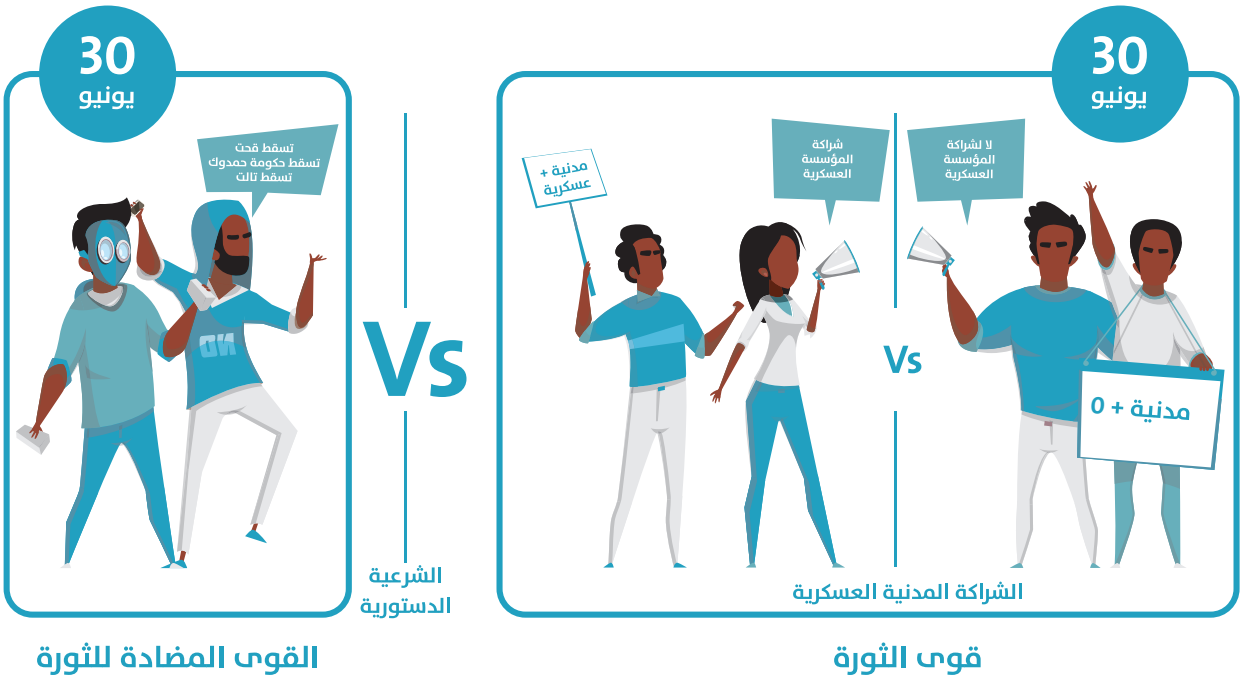
وعلى أي حال، نحن ما عايزين نقول منو الصاح ومنو الغلط، المهم حاليا إنه نرسم خط واضح يفصل معسكر الثورة بفريقينه من معسكر القوى المضادة للثورة. ونتعامل مع الواقع الموجود الليلة على الأرض بتاع الشراكة المدنية–العسكرية اللي تأسست شرعيتها على وثيقة دستورية موقعة من الحرية والتغيير كواجهة سياسية لقوى الثورة من جهة، والمجلس العسكري الحالي كواجهة للمؤسسة العسكرية من جهة تانية.

من كلامنا دا ممكن نقول إنه الخط الفاصل في موكب ٣٠ يونيو الجاي بين المطالب الثورية الحقيقية العايزة تستكمل الثورة، وبين مطالب القوى المضادة العايزة تنقض على الثورة، إنه مطالب **قوى الثورة** الحقيقية حتكون داخل إطار الشرعية الدستورية الحالية المحددة بالوثيقة الدستورية، بينما مطالب **القوى المضادة للثورة** حتكون عايزة تقوض الشرعية الدستورية الحالية عشان تخلق شرعية تفتح الطريق لوجودها من جديد.

وعليه، المطالب بتاعت:

- تسقط قحت
- تسقط حكومة حمدوك
- تسقط تالت

وما شابه، هي مطالب بتساوي بين أجندة قوى الثورة الحقيقية والقوى المضادة للثورة!

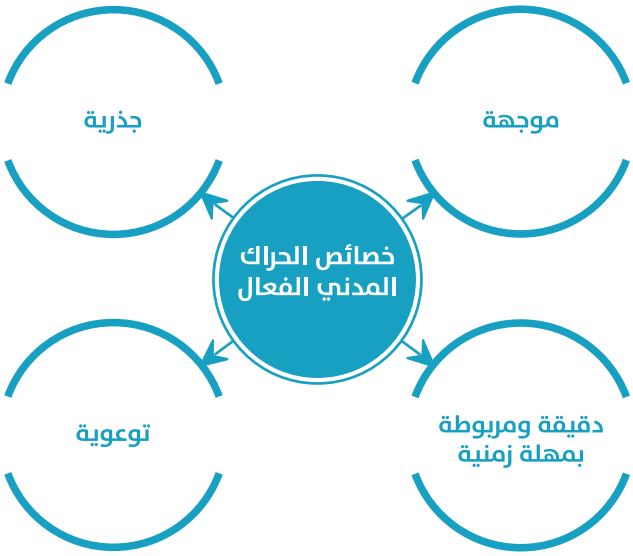


٣٠.٣ يونيو كحراك مدني فعّال

١.٣ خواص الحراك المدني الفعال

عشان الحراك المدني يكون فعال مفروض تكون مطالبه بتتصف بأربعة صفات:

- موجهة
- جذرية
- دقيقة ومربوطة بمهلة زمنية
- توعوية



موجهة

طيب قصدنا شنو بإنه مطالب الحراك تكون موجهة؟

المقصود إنه المطالب لازم تتوجه للجهة اللي **فعلا عندها مسؤولية تنفيذ المطالب** دي، ما تكون مفكوكة في الهوا ساي، ولا تكون موجهة لجهة غلط، ولا كمان تكون موجهة لجهة معممة بدون تخصيص كافي. يعني مثلا أغلب الثوار بيطالبوا بالتعجيل بتشكيل المجلس التشريعي، أها المطلب دا حيكون مفكوك في الهوا ساي إذا اترفع كشعار بدون وجهة. وبرضو ما حيكون فعال إذا اتوجه لجهة غلط زي مجلس الوزراء، في حين إنه وفق الوثيقة الدستورية مسؤولية تنفيذه بتقع على الحرية والتغيير. وبرضو المطلب دا ما حيكون فعال لو اتوجه بصورة معممة للحرية والتغيير بدل ما يتوجه للجهة الأكثر تخصيصا: واللي هي تحديدا المجلس المركزي الحالي للحرية والتغيير.

الكلام دا بينطبق على كل مطالب ٣٠ يونيو؛ لأنها لو ما اتوجهت للجهة الصاح ما حيكون اليوم دا فعال حتى لو مرقوا فيه ١٠ مليون وعملوا ترينڈ في فيسبوك وتويتر. لأنه الضغط العالي دا ما حيكون موجه صاح.

جذرية

لمن نقول على مطلب إنه جذري بنقصد إنه بيخاطب المشكلة أو المشاكل من أساسها، ما بيخاطب مجرد مظاهرها.

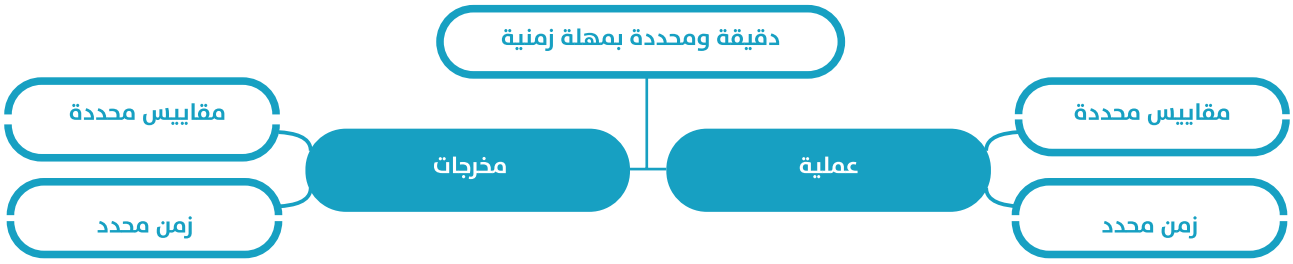
وخلونا تاني ناخد مثال مطلب التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي. المطلب دا ما جذري لأنه في مشكلة تحته بتخليه حتى إذا اتحقق ما بحل المشكلة العشانا رفعنا المطلب دا. لأنه المجلس التشريعي دا إذا اتشكل غلط بنفس الطريقة الاتشكل بيها مجلسي السيادة والوزراء حيبقى أضعف من إنه يعمل وظيفته الرقابية على الحكومة، وحيبقى لينا مشكلة في روحه بدل ما يبقى حل. وعليه، المطلب دا سطحي إذا ما اتلحق بمطلب جذري أكتر منه يخاطب مشكلة اختيار شاغلي هياكل السلطة الانتقالية. وبالمناسبة المجلس التشريعي دا بالذاااات ما فيه "يما أرحميني"! إذا اتشكل غلط تاني سيك سيك معلق فيك، مافي أي طريقة لإعادة تشكيله لحد نهاية الفترة الانتقالية.

دقيقة ومربوطة بمهلة زمنية

الحراك المدني الفعال مطالبه بتكون دقيقة بمعنى إنه ما بيكون في فرصة يستجاب ليه بطريقة ما مجدية. دا بيعني إنه المطلب الفعال بيكون مصحوب بوصف دقيق **لمقاييس كلٍ من العملية والمخرجات** المطلوبات عشان نقول إنه المطلب دا اتحقق بطريقة مجدية. فلو أخدنا تاني المثال بتاع مطلب التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي؛ المطلب دا عشان يكون دقيق مفروض يكون مصحوب بمقاييس للعملية البتنتج المجلس التشريعي. مثلا، زي إننا نطالب إنه عملية اختيار النواب تحصل في مؤتمر شفاف يكون منقول **مباااااشر صوت وصورة** بمشاركة جهات يتم تسميتها بوضوح. ويكون مصحوب برضو بمقاييس لمخرج العملية دي، مثلا زي إننا نطالب إنه المجلس دا يكون فيه تمثيل بنسبة كدا للجان المقاومة، ونسبة كدا للنازحين، ونسبة كدا للنساء. وهنا مهم إنه مقاييس المخرجات ما تكون معممة زي إننا نقول المطلوب: "تمثيل عادل للجان المقاومة والنازحين والجنسين". لأ: لازم نحدد نسبة واااضحة تخلي المسألة أمسك لي وأقطع ليك! غير كدا مطلب تشكيل المجلس التشريعي براه بدون وصف لمقاييس العملية ومخرجاتها ممكن نتيجته تكون إنه يتم الاستجابة للمطلب لكن يقوم سااااي بدون فهم. وعليه، التقدم بالمطلب بتاع التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي بدون

مقاييس للعملية والمخرجات المطلوبة لتشكيله بكون شكل من أشكال الحراك المدني غير الفعال.

بالإضافة لدقة المطالب، الحراك المدني الفعال لازم يربط تنفيذ المطالب بسقف زمني غاية في الوضوح. يعني مثلا نقول إننا بنطالب بإنه عملية تشكيل المجلس التشريعي تبدأ كحد أقصى يوم ١٠ يوليو ٢٠٢٠، وإنه المجلس التشريعي هو زاااتو في روحه يكون اتشكل بيوم ٢١اكتوبر ٢٠٢٠ كحد أقصى.



وهنا فاعلية الحراك المدني من حيث إنه مطالبه تكون دقيقة وعندها مهلة زمنية محددة بتظهر في إنها بتدينا منطق واااضح للتصعيد إذا المطالب ما اتحققت صاح أو اتأخرت عن المهلة. وكدا بنحافظ على الزخم بتاع حراك الجماهير في متابعة تحقيق مطالبها. كدا ببقى الموكب مااااا دخلة ومرقة ساكت لكن حراك مدني فعال تجاه قضاياه.

توعوي

رغم إنه الناس ممكن تربط فاعلية الحراك المدني بمدى تحقق مطالبه، إلا إنه القيمة الأساسية للحراك المدني الفعال إنه بيعمل على رفع مستوى وعي الجماهير بتفاصيل المشكلة وخيارات حلها، كتدريب على الممارسة الديمقراطية، وكرفع لمستوى قدراتها في التنظيم وإنتاج خطاب قوي يعبر عن مصالحها.

أمّا لما مطالب الحراك تكون لا موجهة، لا جذرية، لا دقيقة، ولا محدودة بمهلة زمنية؛ فالحراك دا بيعجز عن القيام بدوره التوعوي تجاه الجماهير. ففي فرق كبير بين إنه نطلع نقول عايزين المجلس التشريعي يتشكل وبس، وبين إننا نكون عملنا الواجب بتاع إننا نعرف المطلب دا عشان يتحقق صاح مفروض يتقدم لياتو جهة وشنو أفضل المقاييس لعملية تشكيله ولمخرجاته عشان يأدي الدور

المطلوب منه لإنجاح الانتقال نحو دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية. النوع دا من الحراك المدني الفعال بكون رافعة حقيقية لزيادة وعي الجماهير من خلال تعريف مصالحها بدقة واكتساب القدرة التنظيمية الضرورية لمتابعة تحقيقها.

٢.٣ مطلب موجه، جذري، دقيق ومربوط بمهلة زمنية وتوعوي لـ ٣٠ يونيو

بعد المقدمة دي والاتكلمنا فيها عن طبيعة مطالب الحراك المدني الفعال، إذا رجعنا وفكرنا كويس في مطالبنا التفصيلية القبيل ذكرناها في الأول ديك حنلقى إنه **الجهة** المحددة المفروض تتوجه ليها المطالب دي هي **أحزاب الحرية والتغيير**، ممثلة تحديدا في:

المجلس المركزي الحالي للحرية والتغيير

وحنلقى إنه **المشكلة الجذرية** وراء كل المشاكل البتجسدها المطالب الثورية دي هي:

لا مؤسسية الحرية والتغيير

وحنطلع بإنه **المطلب الجذري** والجاي في حدود الشرعية الدستورية الحالية واللي لو اتنفذ صاح بيحقق كل المطالب التفصيلية الفوق دي هو مطلب:

البناء المؤسسي للحرية والتغيير

وإنه المطلب الجذري دا لازم **يُدقّق ويُربَط بمهلة زمنية** على النحو التالي: انعقاد مؤتمر صحفي للمجلس المركزي الحالي للحرية والتغيير بحضور ممثلي المكونات الخمسة للحرية والتغيير في مدة أقصاها –مثلا– يوم ١٠ يوليو ٢٠٢٠ لتحديد ميعاد زمني لـ:

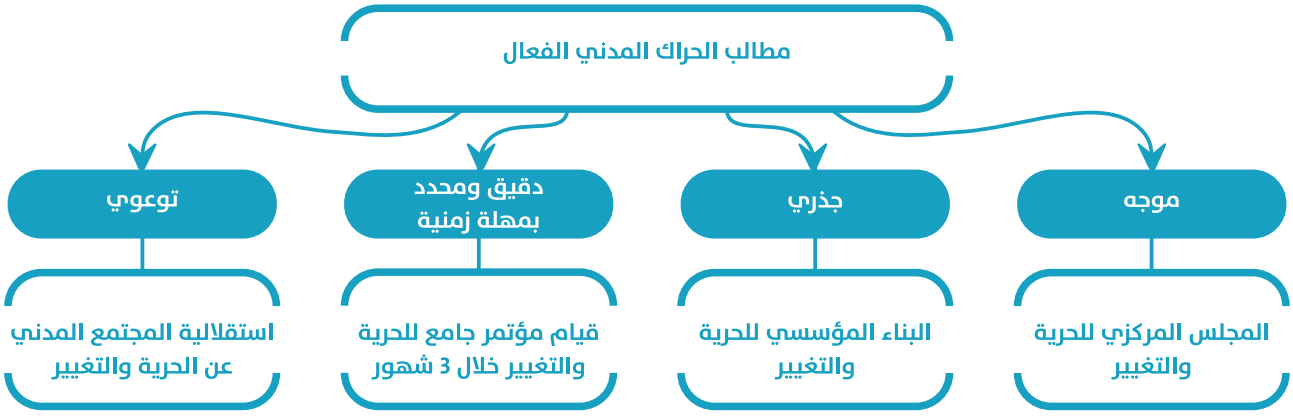
انعقاد المؤتمر الجامع للبناء المؤسسي للحرية والتغيير

لينعقد المؤتمر في مدة معينة (أقصاها –مثلا– ثلاثة شهور). على أن تستأنف الجماهير مواكبها إذا لم تتم الاستجابة المطلوبة. (لاحقاً حنتكلم بالتفصيل عن المقاييس الدقيقة المطلوبة في العملية والمخرجات بتاعة المؤتمر الجامع دا).

وإنه الدور التوعوي للمطلب الجذري دا بتمثل في:

إعلان استقلال قوى الثورة والمجتمع المدني عن الحرية والتغيير

ودا طبعا لأنه الحرية والتغيير بعد يوم ١٧ اغسطس ٢٠١٩ اتغيرت طبيعتها من واجهة سياسية للحراك الثوري ضد السلطة، لواجهة سياسية حاكمة قابضة على السلطة. وتبعا للتغيير دا، مفروض يتغير دور المجتمع المدني وقوى الثورة وطبيعة علاقتهم مع الحرية والتغيير. وعليه، مفروض نشوف ٣٠ يونيو كإعلان لبداية دور جديد وعلاقة جديدة مع الحرية والتغيير.



يلا، في الجزء الباقي من الكتيب دا حنحاول نوري كيف من خلال تبني المواقف دي ممكن نبقّي الحراك الحايبدا من ٣٠يونيو حراك مدني فعال.



30 يونيو

الواجهة السياسية للثورة

قوى الثورة والمجتمع المدني

٣.٣ المجلس المركزي للحرية والتغيير كوجهة لمطالب ٣٠ يونيو

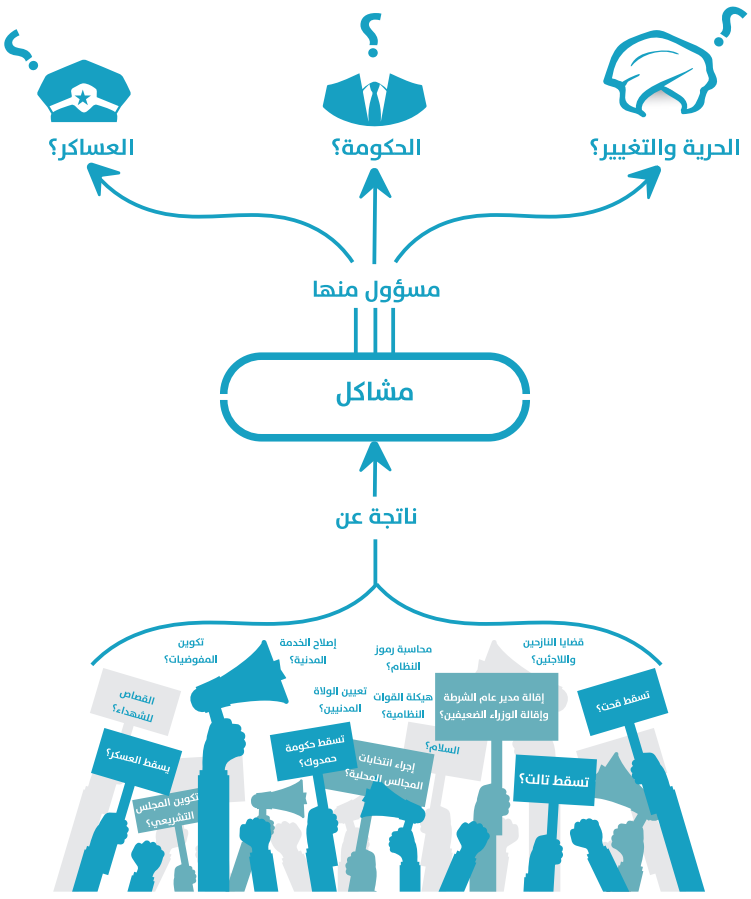
خلونا نبدا بالنقطة الأولى، ونشوف ليه **الجهة** المفروض تتوجه ليها المطالب هي أحزاب الحرية والتغيير ممثلة في **المجلس المركزي الحالي للحرية والتغيير**.

طيب المطالب دي نحن رفعناها عشان عندنا مشاكل مش؟ محاكمات ما حصلت، شرطة لسه بتمارس عنف ممنهج، قوات نظامية لسه ما اتهيكلت، لسه حاكمننا الولاة العسكريين من النظام السابق، المجلس التشريعي لسه ما في منه أي خبر، مافي اتفاقية سلام مرضية اتمضت، مافي قانون مرضي أجيز للحكم المحلي، صفوف عيش وبنزين وغاز وغيره.

السؤال الأساسي هنا هو: منو الجهة المسؤولة من المشاكل دي؟

هل هم:

- **العساكر؟**
- **الحكومة؟**
- **الحرية والتغيير؟**



في الحقيقة الجهة المسؤولة من المشاكل دي هي الحرية والتغيير؛ لا العساكر لا الحكومة.

ليه ما العساكر؟

طيب ليه **العساكر** ما هم الجهة المسؤولة من المشاكل البتعبر عنها مطالبنا الثورية التفصيلية دي؟

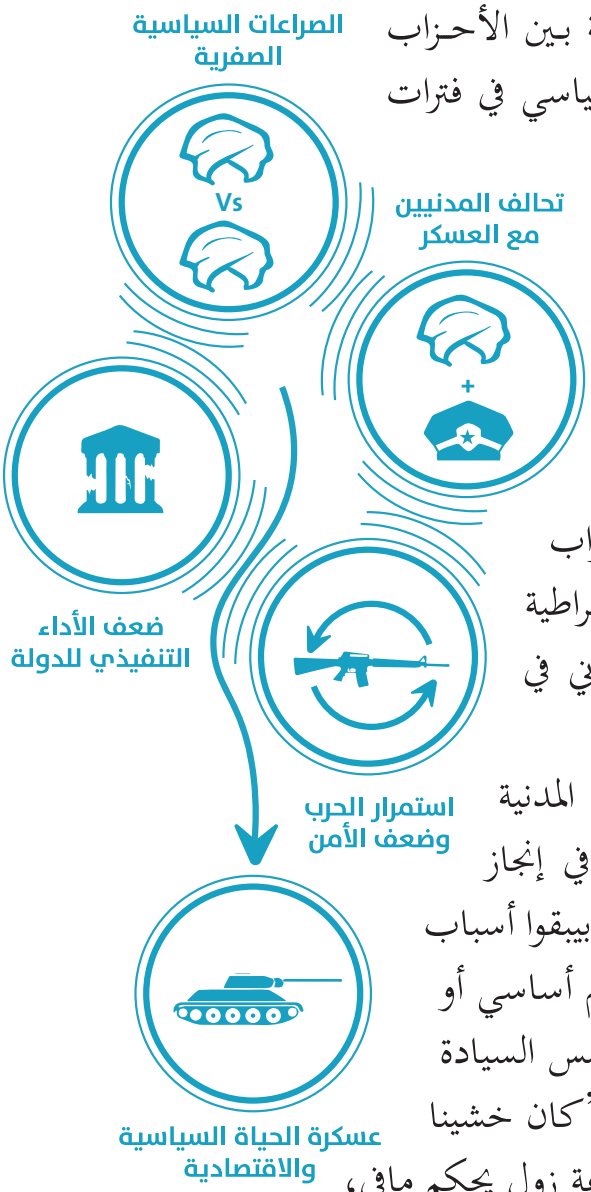


تخيل إنه نحن هلالاب عايزين نغلب المريخ لكن قدر ما نلعب معاه طواااالي بطقنا عشرة صفر. هنا مؤكد إنه الهلالاب **خصمهم** المريخ لكن ما ممكن نقول **مشكلتهم** المريخ. مشكلة الهلالاب (في المثال دا) ضمان يا مدربهم يا حارسهم يا دفاعهم يا نصهم يا هجومهم، وغالبا مشكلتهم حتكون أعمق من كدا؛ في إداراة فريقهم زاتها. فهنا لو مشكلة الهلالاب إنه المريخ طوالي بطقهم عشرة صفر، بيبقى من الغباء إنه الهلالاب يوجهوا مطالبهم دي للمريخ ويقولوا ليه عليك الله ما تغلبنا! حقو يوجهوا مطالبهم لإدارة فريقهم مش؟

حكاية الهلالاب مع المريخاب الحزينة دي ياها حكايتنا مع العسكر في السودان. نحن من الاستقلال العسكر بطقونا عشرة صفر ونحن عايزين نغلبهم بإنه نقدر نأسس **دولة قانون ومؤسسات مدنية ديمقراطية**؛ دولة تكون كل القوات النظامية خاضعة فيها كليا لسلطة مدنية بتجي بتداول سلمي للسلطة **بانتخابات دستورية** من غير **ثورة** ولا **انقلابات**؛ دولة تقدر تحقق مطالبنا في التنمية والحرية والسلام والعدالة. لكن كل مرة العساكر بجوا يغلبونا بعسكرة الحياة السياسية والاقتصادية عشرة صفر. غلبونا ٦ سنوات بعبود، وتاني ١٦ سنة بالنميري، وتاااني ٣٠ سنة بالبشير، ولسه القيم مدور!

يلا رغم إنه من الاستقلال لحد هسه الاستبداد العسكري وعسكرة الحياة السياسية والاقتصادية هو أكبر مانع من تأسيس دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية، لكن استبداد المؤسسة العسكرية دا هو **عدونا** ما **مشكلتنا**! نحن مشكلتنا تيمنا التعبان بتاع الأحزاب المدنية دي.

بنقول إنه مشكلتنا تيمنا بتاع الأحزاب المدنية لتلاتة أسباب:



- **السبب الأول** إنه الصراعات الصفرية بين الأحزاب السياسية دي كل مرة كانت بتأدي لعدم استقرار سياسي في فترات الديمقراطيات، وعدم الاستقرار السياسي دا بدوره بيأثر على الأداء التنفيذي للدولة، والحاجة دي بتخلي جماهير الثورة ما تقدر تتحرك بنفس حماسها الأنجزت بيه الثورات وتقيف ضد محاولات عسكرة الدولة والانقلابات.
- **السبب التاني** إنه نفس الصراعات الصفرية للأحزاب السياسية دي بتخلي بعض الأحزاب تمشي تتحالف مع العساكر وتجي تنقلب على الديمقراطية الوليدة. الفيلم دا حضرناه في انقلاب النميري وتاني في انقلاب البشير.
- أما **السبب التالت** فهو إنه الحكومات المدنية البتكونها الأحزاب في الديمقراطيات بتكون ضعيفة في إنجاز السلام وحفظ الأمن. فاستمرار الحرب وضعف الأمن بيبقوا أسباب موضوعية بتخلي العساكر يكونوا شايفين إنه وجودهم أساسي أو تدخلهم مهم للحفاظ على البلد! زي كلام عضو مجلس السيادة الفريق الكباشي في كادوقلي يوم ٢٧ مايو ٢٠٢٠: "كان خشينا ثكناتنا في زول بيحكم يوم واحد؟ بيقعدوا؟ والله ساعة زول يحكم مافي، ده كلو كلام فارغ ساكت!"

الحاجة دي حصلت بدرجات متفاوتة في اكتوبر وابريل، وللأسف هسه قاعدة تحصل وقع الحافر على الحافر في انتقال ثورة ديسمبر المجيدة.

هسه بالنسبة لانتقال ثورة ديسمبر المجيدة، مؤكد عدونا أو خصمنا هو الطموح السلطوي للمجلس العسكري وسعيه لعسكرة الحياة السياسية والاقتصادية، واللي ظهر بوضوح شديد في خطاب رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان بعد فض اعتصام القيادة العامة و١٣ اعتصام في ولايات السودان المختلفة، لما دعا لانتخابات مبكرة بعد ٩ شهور. لكن بعد داكله بنقول إنه سلطوية العساكر هي العدو بتاعنا، لكن حقيقة هي ما مشكلتنا.

نحن كل مشاكلنا –واللي بتعبر عنها مطالبنا دي– سببها ضعف الأداء السياسي والتنفيذي للفصيل المدني في مجلس السيادة ومجلس الوزراء، ومن وراهم الحرية والتغيير. لأنه الفصيل المدني ما قادر يستفيد من قوة الشارع وسنده ليه في استكمال مهام الثورة. فهنا سلطوية العساكر ونفوذهم قاعدة تتمدد في الفراغ الكان مفروض تملاه القوى السياسية، بالذات بعد السند الجماهيري غير المسبوق القدمته الجماهير في ديسمبر لتحالف الحرية والتغيير وحكومة الثورة!

وهنا بدل ما تحالف الحرية والتغيير يبقى تحالف ثوري يقدر يشيل أحلام الجماهير وطموحاتها ويتمدد بيها في فضاء الدولة، ماشي يبقى تحالف سلطوي، صراعاته الصفرية حول السلطة بقت سبب في فقدان وحدته وضعف الأداء التنفيذي للدولة بطريقة ممكن تمهد من جديد لعسكرة الحياة السياسية والاقتصادية، أو حتى النزاع المسلح الشامل، لأنه زي ما قلنا قبيل: قوى الثورة الحية دي ما حتقبل تاني ترجع لدكتاتورية عسكرية.

ليه ما الحكومة؟

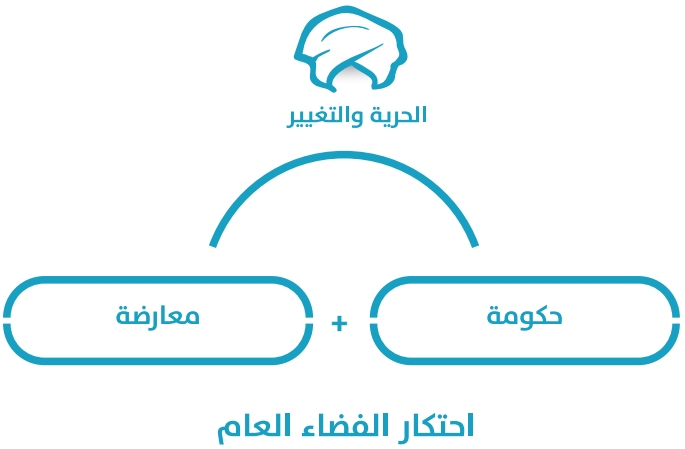
طيب لو اتفقنا إنه الجهة المسؤولة من المشاكل البتعبر عنها مطالبنا هي ما العساكر، ليه ما نقول إنها الحكومة؟

السبب البسيط جدا إنه اختيار أفراد ومهام الحكومة دي بجي من الحرية والتغيير، فرئيس الوزراء نفسه اختارته الحرية والتغيير. وهنا لو رجعنا لمثال هلال مريخ داك، حنلقى إنه كونه الهلال بيتغلب عشرة صفر كل مرة فبالتأكيد معناها مشكلته بتتعدى لعيبة التيم لإدارتهم البتختار اللعيبة

والمدرب البيحدد خطة اللعب. فنحن فعليا مشكلتنا بتظهر في أداء الحكومة لكن أصلها ومصدرها لامؤسسية الحرية والتغيير. لأنه الحرية والتغيير هي المفترض تحدد للحكومة برنامجها، وتختار شاغلي هياكل السلطة الانتقالية، وتستكمل تشكيل المجلس التشريعي المفروض يكون بيقيم ويقوم أداء الحكومة من رئيس الوزراء لحد آخر وزير.

وهنا في ناس مننا ممكن يكونوا بيفتكروا إنه أحسن نوجه المطالب دي للحكومة عشان نديها تفويض ونطلع الحرية والتغيير برا إدارة الانتقال. لكن لو نحنا عايزين حراكنا في ٣٠ يونيو وما بعده يكون حراك دستوري زي ما قلنا قبيل (يعني حراك محكوم بشرعية الوثيقة الدستورية) فببساطة ما حنقدر نطلع الحرية والتغيير برا الانتقال ونفوض الحكومة. لأنه وفقا للوثيقة الدستورية الحكومة دي مفوضة من الحرية والتغيير، وحتى بعد تشكيل المجلس التشريعي، في حال سحب الثقة من أي وزير، الحرية والتغيير هي المفروض تجيب ليه بديل. دا غير إنه نحن فعليا صعب نعزل تأثير الحرية والتغيير لأنها قاعدة عديل في لجان بتدور ملفات مهمة زي السلام والاقتصاد.

عشان الحتة دي توضح أكتر ممكن نقول إنه العلاقة بين الحرية والتغيير والحكومة زي العلاقة بين حكومة معتز موسى والمؤتمر الوطني (مع الفارق الكبير طبعا). فحتى لو كان عندنا مشكلة حقيقية مع الأداء التنفيذي لحكومة معتز موسى، فالمشكلة دي في جذورها مشكلة المؤتمر الوطني. وعشان كدا الحرية والتغيير ما ممكن **تحتكر الفضاء العام** بإنها تكون شغالة حكومة ومعارضة في نفس الوقت. لأنها ما ممكن تشكِّل حكومة وتجي تعارضها، في حين إنه هي اللي اختارتها ابتداء، وبعداك لا أدتها برنامج لا قاعد تقومها لا تحاسبها.



احتكار الفضاء العام

وعليه، بناء على الكلام الفوق دا بنقول إنه لو مطالب ٣٠ يونيو حتتوجه لأي جهة، فمفروض نوجهها للحرية والتغيير، ومفروض تحديدا نوجهها لـ **المجلس المركزي للحرية والتغيير**.

٤.٣ البناء المؤسسي للحرية والتغيير كمطلب جذري لـ ٣٠ يونيو

طيب كدا عرفنا إنه حراك ٣٠ يونيو عشان يكون فعال، لازم مطالبه تتوجه للمجلس المركزي للحرية والتغيير. في الجزء دا من الكتيب عايزين نشوف إنه ليه عشان مطلب ٣٠ يونيو يكون جذري لازم يكون هو:

البناء المؤسسي للحرية والتغيير

الإجابة المباشرة ببساطة إنه دا المطلب الجذري لأنه كل المطالب البنادي بيها زي القصاص للشهداء، والسلام، وتشكيل المجلس التشريعي وغيرها، بتعبر عن مشاكل سببها الأساسي **لامؤسسية الحرية والتغيير** ك **تحالف حاكم**.

الكلام دا ما بيعني إنه المطالب الفوق دي ما مهمة، لكن الفكرة إنه من غير مأسسة الحرية والتغيير المطالب دي ما بتتحقق بالطريقة الصاح. باختصار زيت موضوع المطالب دا كله إنه:

لو مؤسسية الحرية والتغيير زبطت المطالب دي كلها حتزبط، ولو مؤسسية الحرية والتغيير ما زبطت المطالب دي ما حتزبط!

وهنا ممكن نقول إنه مأسسة الحرية والتغيير، (لو حصلت بالطريقة الصاح)، هي شرط **ضروري وكافي** في نفس الوقت لإنجاز المطالب دي. الكلام دا ما بغير من مطالبنا الفوق دي، لكن بعمل لينا تغيير بسيط جدا لكن مهم شديد في رصة المطالب دي ووعينا بيها:

فبنبقى بدال ما نقول إنه مطالبنا هي:

- القصاص للشهداء
- العدالة الانتقالية
- بناء السلام
- إكمال هياكل السلطة الانتقالية في المجلس التشريعي والولاة والمفوضيات
- إجازة قانون الحكم المحلي وانتخابات المجالس المحلية

- إقالة مدير عام الشرطة والوزراء ضعيفي الأداء وهيكلة القوات النظامية
- التعجيل بالتحضير للمؤتمر الدستوري

ونخت معاها في نفس الصف مطلب:

- البناء المؤسسي للحرية والتغيير

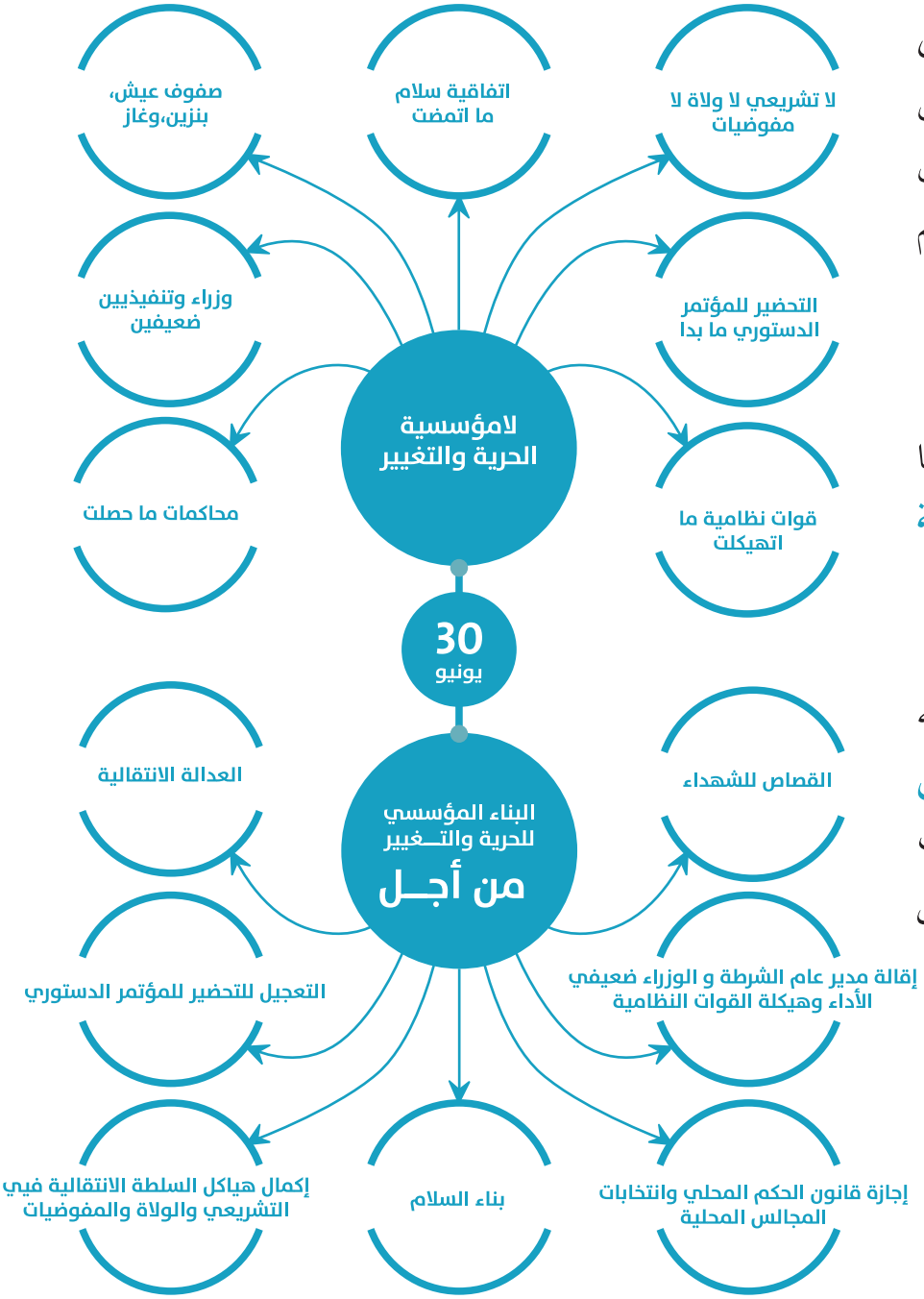
بنرصها صاح ونربط المطالب دي كلها بمطلب جذري يضمن تحقيقها لأنها من غيره ما بتتحقق، أو ما بتتحقق بالطريقة الصاح، دا بيحصل بإنه نقول:

- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل القصاص للشهداء**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل العدالة الانتقالية**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل بناء السلام**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل إكمال هياكل السلطة الانتقالية في المجلس التشريعي والولاة والمفوضيات**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل إجازة قانون الحكم المحلي وانتخابات المجالس المحلية**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل إقالة مدير عام الشرطة والوزراء ضعيفي الأداء وهيكلة القوات النظامية**
- **البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل التعجيل بالتحضير للمؤتمر الدستوري**

رصة مطالبنا بالطريقة دي بتطرح سؤالين مهمين وموضوعيين جدا محتاجين نفكر فيهم ونجاوبهم بوضوح ودقة:

- **أولا**: قصدنا شنو **بلا مؤسسية الحرية والتغيير**؟

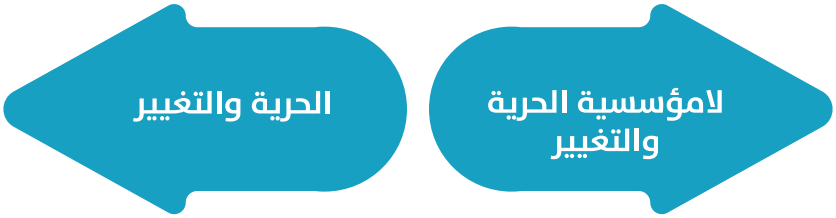
- **تانيا**: ليه مطلب **البناء المؤسسي** بالذات هو المطلب الجذري البيحتوي كل المطالب الباقية؟



باقي الجزء دا من الكتيب حيحاول يجاوب على السؤالين ديل، بس قبل ما نمشي قدام عايزين نوضح نقطة في غاية الأهمية.

إنه:

المشكلة الجذرية هي لا مؤسسية الحرية والتغيير مش الحرية والتغيير في ذاتها.



لأنه لو قلنا إنه المشكلة هي الحرية والتغيير في ذاتها الكلام دا بيعني إنه الحل هو استبدالها بـ **قوة سياسية ثورية جديدة** بتعبر عننا!

لكن دا تعريف غير مجدي للمشكلة، للأسباب الآتية:

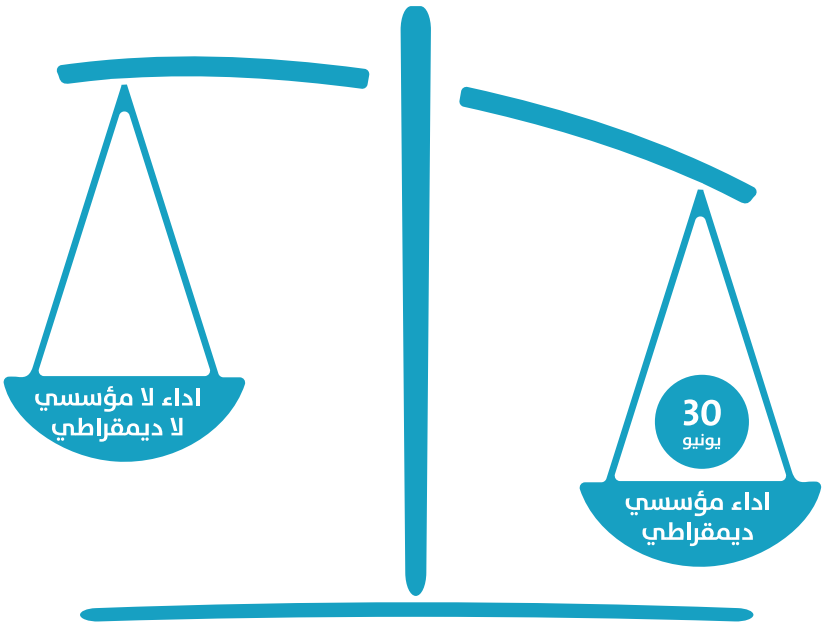
- **السبب الأول** إنه شنو البخلي القوة الجديدة دي تكتسب شرعية كافية بتعبر عن كل الثوار في الواطة؟ علما بإنه الحرية والتغيير، بالرغم من مآخذنا عليها، إلا إنها من يوم تكوينها في ١ يناير ٢٠١٩ بتمثل فعليا أكبر تحالف لقوى مدنية وسياسية منظمة من الاستقلال.
- **السبب التاني** فهو إنه حتى لو افترضنا إننا كونا قوة سياسية ثورية جديدة، القوة الجديدة دي برضو في الغالب لمن تقوم حيكون عندها قصور في إنها تتنظم بصورة وتعبِّر لينا عن العايزنه. لأنه بصراحة نحن كثوار اتفقنا في #تسقط_بس لكن غالبا ما بنتفق ١٠٠% في الرؤى المحددة العايزنها للانتقال. فبالتالي، القوة الجديدة اللي عايزة تستبدل الحرية والتغيير دي حتمر بنفس المشاكل المارة بيها الحرية والتغيير حاليا، وصعب تحوز على إجماع يخليها تقدر تتجاوز الحرية والتغيير كليا. وعليه، القوة الجديدة الثورية دي غالبا حتبقى مجرد حزب جديد يضاف لمجموع الأحزاب الموجودة دي، وحيظل التحدي بتاع إنتاج آلية لإدارة الخلاف السياسي ورفع كفاءة الأداء السياسي والتنفيذي للانتقال قائم. لأنه إذا نظرنا بعين فاحصة بنلقى إنه في الحقيقة المشاكل المتعلقة بالبناء المؤسسي

للحرية والتغيير هي مشاكل موجودة بشكل أو بآخر في (غالب) لجان المقاومة والأجسام المهنية حاليا، ونحن محتاجين وقت ما بسيط لحد ما نحوِّل لجنة الحي لتكوين **قاعدي مؤسسي ديمقراطي** عشان نقدر نرسخ القيم دي في المجتمع المدني أول، ونقدر بعداك نخترق بيها المجال السياسي.

- **السبب التالت** إنه حتى لو الحزب الجديد دا اتكون وبقى قوي ومؤثر، فدا ما حيعوض دور المجتمع المدني القوي المنظم والعنده خطاب محدد وبيقدر من خلال تنظيمه وخطابه المحدد دا يضغط في اتجاه العمل السياسي المؤسسي والديمقراطي عشان يساهم في إصلاح البنية السياسية المعطوبة الجايانا من الاستقلال. لأنه إنجاح الانتقال، حتى في وجود الحزب الثوري دا، بيحتاج مجتمع مدني قوي وفعال!

وعليه، حقو نشوف إنه الاختراق الحقيقي ما في تجاوز الحرية والتغيير لكن في ضغطها تجاه إنها تبقى تحالف مؤسسي. فقيمة حراك ٣٠ يونيو إنه يضغط الحرية والتغيير عشان تغير أدائها من **أداء غير مؤسسي وغير ديمقراطي** لـ **أداء مؤسسي ديمقراطي**، عشان دا يبقى مدخل يضمن لينا تنفيذ كافة مطالبنا الثورية.

فالطريق لاستكمال مهام الثورة وتصحيح مسارها نحو بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية بيمر من خلال الحرية والتغيير، ما بتخطيها!



الحرية والتغيير

١.٤.٣ لا مؤسسية الحرية والتغيير

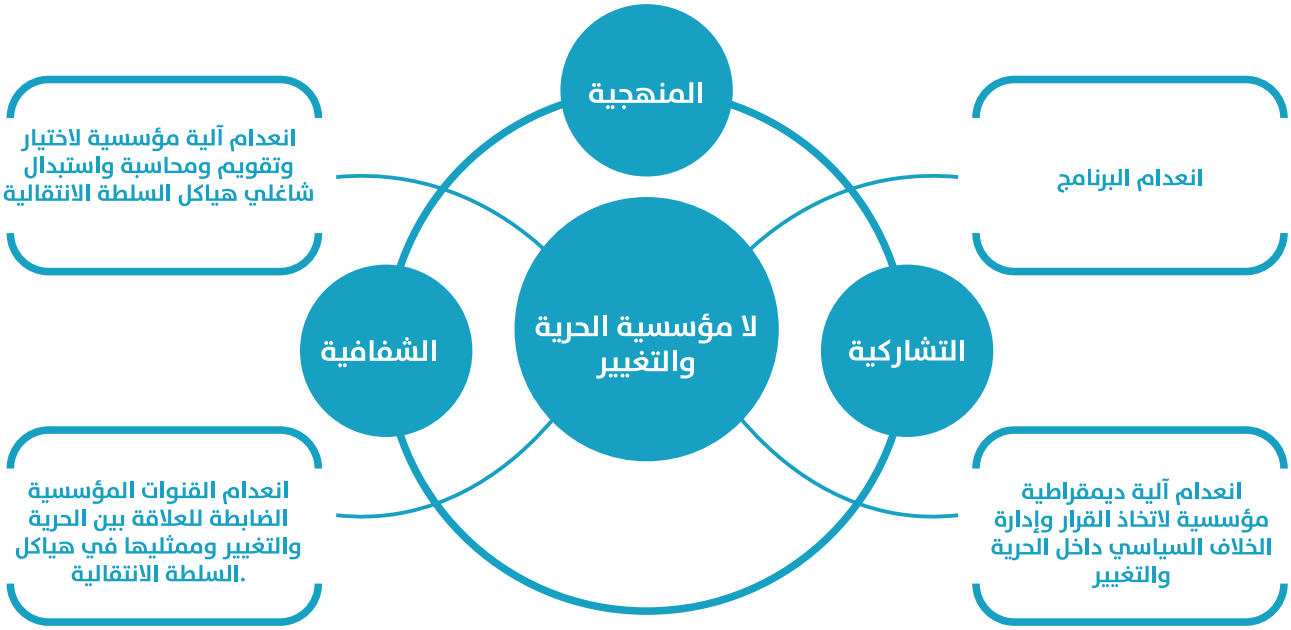
طيب يعني شنو لامؤسسية الحرية والتغيير؟

اللامؤسسية دي بتظهر لينا في عدم الالتزام بتلاتة قيم مؤسسية:

- **المنهجية**
- **التشاركية**
- **الشفافية**

والبيظهر لينا في أربعة حاجات:

- **انعدام برنامج واضح موحد وواقعي للانتقال وملفاته ذات الأولوية.**
- **انعدام آلية مؤسسية لاختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال شاغلي هياكل السلطة الانتقالية.**
- **انعدام آلية ديمقراطية مؤسسية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف السياسي داخل الحرية والتغيير من غير ما يتمدد لممثليها في هياكل السلطة الانتقالية.**
- **انعدام القنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة الانتقالية.**



نموذج توضيحي: لامؤسسية الحرية والتغيير

١.١.٤.٣ انعدام البرنامج

طيب خلينا نبدا بمشكلة انعدام البرنامج. طبعا انعدام البرنامج دا أكبر مشكلة وكل المشاكل التانية ممكن تتربط بيه.

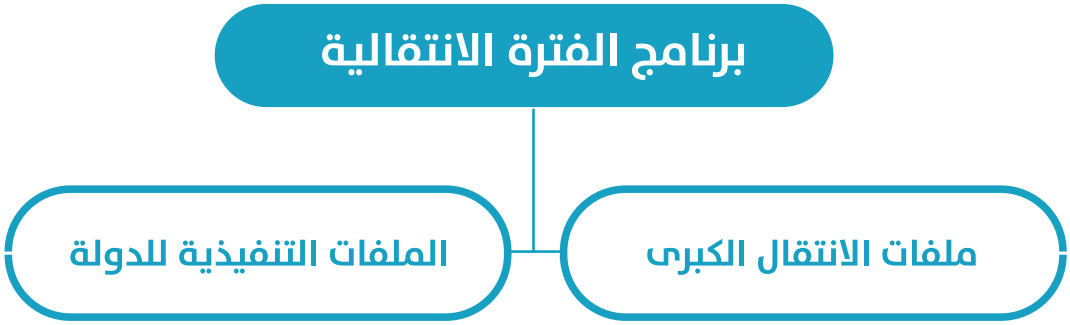
لأنه، أولا، في الوضع الطبيعي وجود برنامج متفق عليه ومعلن هو البكون أساس لكل أنشطة الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة، وبكون هو الأساس **لاختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال** شاغلي هياكل السلطة الانتقالية.

وتانيا، في الوضع الطبيعي وجود برنامج عام واضح ومتفق عليه هو الشي البيحتوي الاختلاف بين مكونات الحرية والتغيير بدون ما يأثر على المسار الكلي للانتقال. مثلا انعدام برنامج واضح للسلام فجر مشاكل داخلية بين مكونات معينة في الحرية والتغيير، والحاجة دي اثرت على التفاوض وكامل عملية السلام، زي الخلاف الحصل بين الحرية والتغيير مع الجبهة الثورية اللي هي مفروض إنها جزء من الحرية والتغيير. الخلاف دا للأسف بقى واحد من أسباب تأخر استكمال هياكل السلطة الانتقالية لحد يوم الليلة.

والقصة ما إنه يكون في برنامج متكامل وموحد بس. لكن لأنه الحرية والتغيير عبارة عن تحالف مفوض جماهيرياً ما منتخب ديمقراطياً؛ المفروض إنه البرنامج الموحد دا يتعمل عبر آلية **منهجية وتشاركية وشفافة** تستفيد من كفاءات وخبرات كافة السودانيين في الداخل والخارج وتستثمرهم في التخطيط السليم للانتقال، بدل ما تكون صياغة البرنامج محصورة على الخبرات الموجودة داخل الأحزاب ودوائر علاقاتها.

لمن نقول إنه الحرية والتغيير ما عندها **برنامج موحد وواضح** للفترة الانتقالية، بنقصد إنه ما عندها برنامج مفصل بحدد سياساتها وتوجهاتها في ملفات الانتقال، وبالتالي مسؤوليات ممثليها في هياكل السلطة الانتقالية.

انعدام البرنامج دا بيظهر لينا في مستويين:



المستوى الأول مستوى قضايا الانتقال الكبرى، واللي بيتناول قضايا تأسيسية جاية من الاستقلال، زي:

- العدالة الانتقالية
- السلام (بما يشمل الترتيبات الأمنية وإدماج الحركات المسلحة في جيش وطني واحد)
- المؤتمر الدستوري (بما يشمل التوافق على خطة تنموية بعيدة المدى)
- هيكلة القوات النظامية (بما يشمل ترتيبات دمج أو تسريح المليشيات)
- قضايا الحوكمة والبناء المؤسسي للدولة والحكم المحلي

والمستوى التاني مستوى متعلق بسياسات متعلقة بالأداء التنفيذي للدولة، زي سياسات الملف:

- السياسي (بما يشمل العلاقات الخارجية)
- الاقتصادي
- الصحي
- التعليمي
- الإعلامي
- الأمني
- التقني

لكن للأسف، واضح تماما إنه الحرية والتغيير ماعندها البرنامج البيستوفي المطلوبات دي. زي

ما ظهر بوضوح في لقاء رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مع الجالية السودانية في السعودية بعد شهرين من تعيينه في اكتوبر ٢٠١٩ لمن قال أنه الحرية والتغيير لحد الوقت داك ما كان أدته برنامج لحكومته.

٢.١.٤.٣ انعدام آلية مؤسسية لاختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال شاغلي هياكل السلطة الانتقالية

بالإضافة لانعدام البرنامج، واضح إنه الحرية والتغيير ما عندها أي آلية منهجية وتشاركية وشفافة في اختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال شاغلي هياكل السلطة الانتقالية.

فمثلا ماف آلية منهجية وتشاركية وشفافة لاختيار:

- مدنيي مجلس السيادة
- رئيس وأعضاء مجلس الوزراء
- الولاة المدنيين
- المجلس التشريعي
- المفوضيات

وهنا قصة الاختيار دي عندها تلاتة مشاكل:

المشكلة الأولى هي إنه عملية الاختيار نفسها ما **محكومة بمنهج**. ودا مثلا بيظهر في إنه الحرية والتغيير كانت شايفة إنه في زول مؤهلاته بتخليه كفء كوزير لشؤون مجلس الوزراء وفي نفس الوقت كفء كوزير للتجارة والصناعة!

المشكلة التانية هي إنه الأسامي الاتقدمت لمجلس السيادة ومجلس الوزراء كانت بتجي حصريا بترشيح ودعم من مكونات الحرية والتغيير عبر توازنات سياسية وحملات مسيسة في السوشيال ميديا. كلنا بنتذكر الدور اللعبته حملات السوشيال ميديا في تسلسل الأحداث والمواقف الصاحبت ترشيح محمد حسن التعايشي عن تجمع المهنيين لمجلس السيادة. بنتذكر كويس الحملات الانتشرت في السوشيال ميديا لحشد الدعم لمختلف مرشحي التجمع بطريقة أربكت الجميع حتى خارج التجمع. لدرجة انو بروف فدوى عبدالرحمن علي طه اعتذرت عن الترشح للمجلس السيادي عن كتلة تجمع القوى المدنية بسبب غياب الشفافية والمنهجية في آلية الاختيار الصاحبت ترشيح مرشح تجمع المهنيين. فالترشيحات لمختلف هياكل السلطة الانتقالية بدل تتفتح بشفافية

على كل الكفاءات الوطنية في عملية **تشاركية** واسعة خاضعة لمعايير موضوعية انحصرت على الكتل المكونة للحرية والتغيير وماكان للجماهير نصيب من التشاركية سوى حملات الحشد دي في حالات الخلاف على المرشحين. مشكلة التشاركية والشفافية في الاختيار دي ما كانت في تجمع المهنيين فقط؛ فالحرية والتغيير كتحالف ما أنتج آلية يضمن من خلالها القدر المقبول من المشاركة في عملية اختيار شاغلي هياكل السلطة الانتقالية. وهنا بنتذكر كويس لمن شباب الثورة ما كان عندهم أي آلية للمشاركة برأيهم غير إنهم يمشوا دار حزب الأمة ويعتصموا عشان يشاركوا برأيهم في الترشيحات، وكيف كان بعض القياديين في الحرية والتغيير بصدوهم.

المشكلة التالتة هي إنه عملية الاختيار دي ماكان فيها **شفافية**. يعني مثلا الاجتماعات الحصلت فيها عمليات الاختيار دي لا كانت منقولة **مباااشر صوت وصورة**، ولا اتعملت بعدها مؤتمرات صحفية ورت بوضوح مواقف كل المكونات والطريقة الحصل بيها الاختيار النهائي. النوع دا من الشفافية لو كان موجود كان حيشكل ضغط على مكونات الحرية والتغيير، ويضطراها في عمليات الاختيار تعلي المصالح الوطنية فوق مصالحها الضيقة ومحاصصاتها الفاضحة.

وفي الحقيقة المشكلة هسه مش بس إنه كان في انعدام للمنهجية والتشاركية والشفافية في عملية اختيار شاغلي هياكل السلطة الانتقالية زمان، لكن المشكلة الأكبر إنه بعد ما تم تعيينهم ما اتوضعت أي آلية منهجية وتشاركية وشفافة **لتقويم أدائهم ومحاسبتهم ومن ثم استبدالهم** إذا لزم الأمر. غياب الحاجة دي اتجسد بوضوح في تعيين السيد مبارك أردول نائبا لمدير الشركة السودانية للموارد المعدنية بقرار من وزير الطاقة والتعدين في ديسمبر ٢٠١٩، ثم نقله من منصبه لمنصب مستشار بقطاع المعادن بوزارة الطاقة والتعدين بقرار من نفس الوزير في مارس ٢٠٢٠. بعداك السيد مبارك أردول رفض قرار النقل. بعد كدا تمت إعادة تعيينه في منصب المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية بقرار من حمدوك وبتوصية من إبراهيم البدوي. دا كلو من غير ما نعرف اتعين ليه، وأقيل ليه، وتمت إعادة تعيينه ليه!!

٣.١.٤.٣ انعدام آلية ديمقراطية مؤسسية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف السياسي داخل الحرية والتغيير

الحرية والتغيير للأسف ماعندها أي آلية مؤسسية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف السياسي داخلها. الحاجة دي بتخلينا حتى ماقادرين نتكلم عن الحرية والتغيير كجسم واحد بل بنلقى نفسنا مضطرين نتكلم عنها كمجموعة من المكونات المنفردة.

بالتأكيد مكونات الحرية والتغيير في بينها اختلاف سياسي كبير وتنافس عنيف. الحاجة الخلت الحرية والتغيير واجهة سياسية فعالة في مرحلة إسقاط النظام هو **البرنامج الموحد المعلن** بتاع **#تسقط_بس**. لكن في مرحلة الانتقال من الثورة لبناء الدولة، الحرية والتغيير ما قدرت تعمل برنامج موحد متكامل لقضايا الانتقال لأسباب من أهمها إنها ما طورت آلية مؤسسية لإدارة الخلافات بين مكوناتها. ودا شي خلى الخلافات بين مكوناتها يأثر على مجمل عملية الانتقال.

انعدام الآلية دا ظهر داخل الحرية والتغيير في:

١. احتدام الخلاف بين الجبهة الثورية والحرية والتغيير:

- في ١٤ ابريل ٢٠١٩ بعد أول اجتماعات التفاوض مع المجلس العسكري، الجبهة الثورية في بيان قالت إنه اجتماع الحرية والتغيير مع المجلس العسكري لا يمثل القوى المسلحة.
- في ٢٩ ابريل ٢٠١٩ الجبهة الثورية قالت في بيان إنه في تغييب متعمد لممثليها في لجنة الاتصال والتفاوض مع المجلس العسكري وأنه ممثلي تحالف نداء السودان في اجتماعات الحرية والتغيير مع المجلس العسكري لا يمثلون الجبهة الثورية.
- في ١٨ يوليو ٢٠١٩ بعد توقيع الاتفاق السياسي بالأحرف الأولى، أعلنت الجبهة الثورية إنها ما طرف في الاتفاق دا، وأنها اتفاجئت بيه، وإنه كل المجهودات لخلق جسم معبر عن نداء السودان، ومشاركة الجبهة الثورية بفاعلية في مراحل التفاوض والتوقيع وتكوين السلطة الانتقالية القادمة، وإدراج قضايا الحرب والسلام كحزمة متكاملة ضمن قضايا الانتقال "ضرب بها عرض

الحائط كما هو الحال في كل تجارب السودان منذ ٥٦-٦٤-٨٥ وكأننا لم نتعلم شيئا".

- بعد لقاء لمدة ١٠ أيام – من ١٢ لـ ٢٣ يوليو – في أديس أبابا بين مكونات الحرية والتغيير ومن ضمنها الجبهة الثورية، واللي توافقت فيه كل الأطراف على "إعادة هيكلة قوى الحرية والتغيير وفق إجراءات تم الاتفاق عليها"، و"إدراج رؤية السلام كاملة في وثيقتي الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري". بعد كدا الجبهة الثورية في ٥ اغسطس ٢٠١٩ أعلنت إنه "التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري بدون إدراج رؤية السلام كاملة في الوثيقتين فيه مدابرة كاملة لما تم الاتفاق عليه في مشاورات أديس أبابا". وبالتالي الجبهة الثورية قالت إنه الوثيقة الدستورية وضعت عراقيل قدام أي اتفاق سلام، وإنها ما ممكن تقبل الوثيقة الدستورية بشكلها الراهن كونه التوقيع عليها من غير الاستجابة لمتطلبات عملية السلام يعتبر "خطوة منقوصة".

٢.تجميد حزب الأمة لنشاطه في الحرية والتغيير:

في ٢٠ ابريل ٢٠٢٠ قرر مجلس التنسيق الأعلى لحزب الأمة تجميد أنشطة الحزب في كافة هياكل الحرية والتغيير ودعا لمؤتمر تأسيسي لدراسة واعتماد مقترحه السماه العقد الاجتماعي الجديد. الموضوع هنا ما صحة موقف حزب الأمة في تجميد نشاطه ولا قيمة مقترحه بتاع العقد الاجتماعي الجديد؛ الموضوع الأهم إنه ما كان في أي آلية لإدارة الخلاف بين حزب الأمة والمجلس المركزي للحرية والتغيير داخل هياكل الحرية والتغيير لدرجة أدت لتجميد حزب الأمة لنشاطه.

٣.المساهمة في احتدام الخلاف داخل تجمع المهنيين:

في ٢ يونيو ٢٠٢٠ وبعد تداعيات الخلاف بسبب الانتخابات الأخيرة في تجمع المهنيين؛ أصدر التجمع بقيادته الجديدة تصريح صحفي بقول فيه إنه لسه منتظر رد المجلس المركزي للحرية والتغيير على خطاب سابق حول إضافة مناديب التجمع في القروب الرسمي لأعضاء المجلس وإنه التجمع بيمهل الحرية والتغيير ٤٨ ساعة للرد. بل وصل الخلاف لدرجة حادة قال فيها التجمع إنه "في حل من أي قرارات تتخذ في ظل غياب مناديبه داخل المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير، وسيناهض أي قرار لا يتسق مع مواقف التجمع بكل السبل المتاحة".

للأسف الخلافات السياسية دي اتحولت لصراعات سياسية وانتقلت من داخل الحرية والتغيير

لهياكل السلطة الانتقالية. والخطاب السياسي الصراعي دا امتد لكل الفضاء العام، وانعكس سلبا على وحدة جماهير الثورة نفسها في فترة نحن أحوج ما نكون فيها لخطاب يعلي الأجندة الوطنية التوافقية على الأجندة الحزبية الصراعية.

هنا بيبقى تجاوز خطر الصراعات السياسية دي محوري وضروري لنجاح انتقال ديسمبر، لأنه فعليا الصراعات الصفرية دي هي الصفرجت باكتوبر وابريل. دا غير إنه بانتهاء الفترة الانتقالية مفروض نكون عملنا مؤتمر دستوري نقدر من خلاله نتفق على إطار عام لتأسيس دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية العجزنا عن تأسيسها من الاستقلال. وكدا بكون واضح إنه البناء المؤسسي للحرية والتغيير –عبر النجاح في إدارة الخلافات بين مكوناتها– هو تمرين ضروري ومفيد للنجاح في تأسيس الدولة السودانية؛ التأسيس المفروض ننجزه في المؤتمر الدستوري.

٤.١.٤.٣ انعدام القنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة الانتقالية

الحرية والتغيير ماعندها قنوات مؤسسية تضبط علاقتها مع ممثليها في هياكل السلطة الانتقالية.

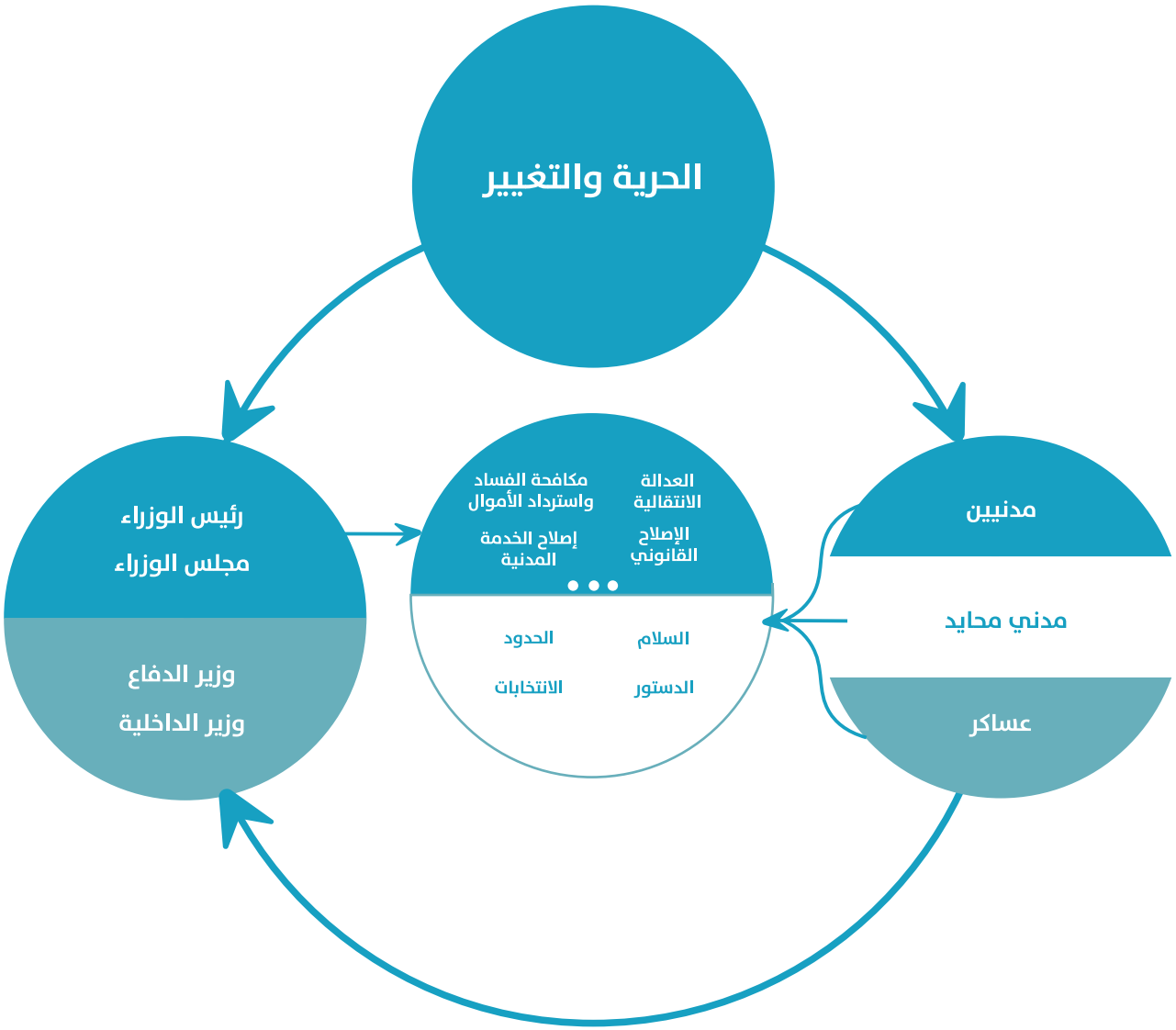
قصدنا شنو بالقنوات المؤسسية؟

في الوضع الطبيعي، ووفق الوثيقة الدستورية، كان مفروض ممثلي الحرية والتغيير في هياكل السلطة الانتقالية يكونوا بيعبروا عن القرار الجمعي للحرية والتغيير اللي تم اتخاذه من داخل هياكلها. مش يتعاملوا بمواقفهم المنفردة بمعزل عن الموقف الجمعي للحرية والتغيير ويتحولوا لقوة منفصلة عن الواجهة السياسية للثورة.

غياب القنوات المؤسسية الضابطة لممثلي الحرية والتغيير في مجلس الوزراء ظهر أثره بوضوح في الأزمة الحصلت في إجازة موازنة ٢٠٢٠ بين وزير المالية واللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير. ففي ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩ مجلس الوزراء أجاز موازنة ٢٠٢٠ المقدمة من وزير المالية برغم تعارضها مع موقف اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير. وفي اليوم البعده طوالي، يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٩، تم تعديل الموازنة في الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء وقوى الحرية والتغيير بإلغاء رفع الدعم لحين قيام المؤتمر الاقتصادي في مارس ٢٠٢٠. الموضوع هنا ما رفع الدعم كويس ولا كعب؛ الموضوع الأهم من كدا إنه إنعدام القنوات المؤسسية الضابطة لممثلي الحرية والتغيير في هياكل السلطة الانتقالية دفعنا تمنه كلنا كسودانيين بتعطل الموازنة واستمرار الخلاف بين وزير وتحالف حاكم، وبقينا عايشين بسياسات اقتصادية مشوهة لا هي سياسات الحرية والتغيير لا هي سياسيات وزير المالية.

أما **غياب القنوات المؤسسية الضابطة لممثلي الحرية والتغيير في مجلس السيادة** فكان أثره مباشر وواسع على مجمل توازن تركيبة السلطة الانتقالية وأدائها، سواء في قضايا الانتقال الكبري زي السلام والعدالة الانتقالية ومحاربة الفساد، أو في الملفات التنفيذية زي الاقتصاد والصحة. الأثر المباشر ظهر بوضوح في تعطيل تكوين المفوضيات المستقلة المفروض تشرف على قضايا الانتقال الكبرى دي زي ما نصت الوثيقة الدستورية. أما الأثر الواسع للحاجة دي اتمثل في خلق مراكز قرار

جديدة في جسد السلطة الانتقالية في شكل لجان وأجسام مشتركة أدت أعضاء مجلس السيادة نفوذ تنفيذي على خلاف الوصف التشريفي لمناصبهم. واللجان دي بقت مجال لتنفذ الأفراد على حساب المؤسسات، والعساكر على حساب المدنيين. التنفذ دا ما وقف على مستوى قضايا الانتقال الكبرى بس، بل اتمدد لكتير من الملفات التنفيذية.



عشان نوضح الحتة دي خلونا نتذكر نقطة في غاية الأهمية: هي إنه الحراك المقاوم من يوم ١١ ابريل ٢٠١٩ لحد يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الماتوا فيه شهداءنا الأماجد يومي ٨ و ٢٩ رمضان والكان شعاره مدنياااااو؛ الهدف منه كان تحقيق أغلبية مدنية في المجلس السيادي يقدروا من خلالها ممثلي الحرية والتغيير يحدوا من نفوذ العساكر في الفترة الانتقالية، ويقدروا عبر الأغلبية المدنية دي يرجحوا

كفة الحرية والتغيير في القضايا الخلافية مع العساكر. لكن للأسف ممثلي الحرية والتغيير المدنيين في المجلس السيادي واضح تماما إنهم ما بيعبروا عن رأي جمعي متفق عليه بين مكونات الحرية والتغيير داخل هياكلها، لكن بيعبروا عن مواقفهم كأفراد. وبقى زي المافي معنى لتضحيات شهدائنا الماتوا من أجل أغلبية مدنية ذات رأي موحد بيعبر عن الكتلة الثورية.

عشان نشوف الحاجة دي حنتناول موضوع تشكيل المجلس الأعلى للسلام.

في الأوضاع الطبيعية كان مفروض تتكون مفوضية مستقلة للسلام من شخصيات وطنية مشهود ليها بالكفاءة والنزاهة زي ما نصت الوثيقة الدستورية. المفوضية دي هي المؤسسة المفروض تدير عملية بناء السلام في بعدها السياسي والاجتماعي بإنها توفر الدعم المعرفي والفكري لعملية السلام، وتبني رصيد من الثقة بين أطراف عملية السلام، وتضمن استمرار الدعم الشعبي لدفع جميع الأطراف لحسم النقاط الخلافية. لكن بدل ما تتكون المفوضية دي اتكون بدلها المجلس الأعلى للسلام، البيشمل أعضاء مجلس السيادة الحاليين من المدنيين والعسكريين. دا خرق واضح للوثيقة الدستورية كان المفروض يوقفوه مدنيي المجلس السيادي بتصويتهم ضد تكوين المجلس الأعلى للسلام، والضغط لتكوين مفوضية السلام. وللأسف، كنتيجة لتكوين المجلس الأعلى للسلام دا، عملية السلام فقدت كل السند الكان ممكن توفره المفوضية، واتحصرت في مستواها السياسي وبقت مجال تَنفُّذ لعساكر مجلس السيادة.

دا مثال صارخ لغياب القنوات المؤسسية الكان مفروض من خلالها ممثلي الحرية والتغيير في مجلس السيادة يعبروا عن رأي موحد لمكونات الحرية والتغيير، رأي ما بيقبل بأي خرق للوثيقة الدستورية، ناهيك عن إنه الخرق دا يكون بيأثر على عملية بتشكل العمود الفقري للانتقال زي عملية السلام.

وعشان نوضح أكتر الخلل المؤسسي اللي بتمثل في انعدام القنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة، ممكن نتناول الحدث بتاع انتقاد الحزب الشيوعي للبرهان في ملف البعثة الأممية. في الوضع الطبيعي مفروض كان الحرية والتغيير تكون حسمت الموضوع دا داخليا، وبناء على كدا مفروض مدنيي مجلس السيادة يعبروا مجتمعين عن سياسة الحرية والتغيير. لكن الحصل إنه رئيس مجلس السيادة حدد سياسة للتعامل مع البعثة الأممية، وهنا الحزب

الشيوعي بدل ما يعبر عن رأيه داخل هياكل الحرية والتغيير، عبر عن موقفه من الحصل دا منفردا عن الحرية والتغيير ومنفردا عن مدنيي مجلس السيادة نفسهم، الكانوا مفروض يخوضوا الصراع دا نيابة عن الحرية والتغيير –بما فيها الحزب الشيوعي– داخل مجلس السيادة.

انعدام القنوات المؤسسية دا ساعد في خلق **مراكز متعددة** في الانتقال.

لأنه وفقا للوضع الطبيعي:

- **أولا**، بحكم الوثيقة الدستورية مهام أعضاء مجلس السيادة مفروض تكون تشريفية وماعندها علاقة بالأداء التنفيذي للدولة.
- **تانيا**، إذا بقى في حاجة لتكوين أي لجان ذات صلاحيات تنفيذية واسعة، مفروض اللجان دي تتكون إما كأجسام عضويتها مشتركة بين الحرية والتغيير ومجلس الوزراء أو كمفوضيات داخل الجهاز التنفيذي.

لكن للأسف اتكونت مراكز متعددة شكلت **مراكز صنع قرار جديدة** عبارة عن مزيج بين أفراد من:

- عسكريي مجلس السيادة
- مدنيي مجلس السيادة
- الجهاز التنفيذي
- أحزاب الحرية والتغيير

مراكز القرار الجديدة دي ظهرت في اللجان والمجالس اللي اتشكلت زي:

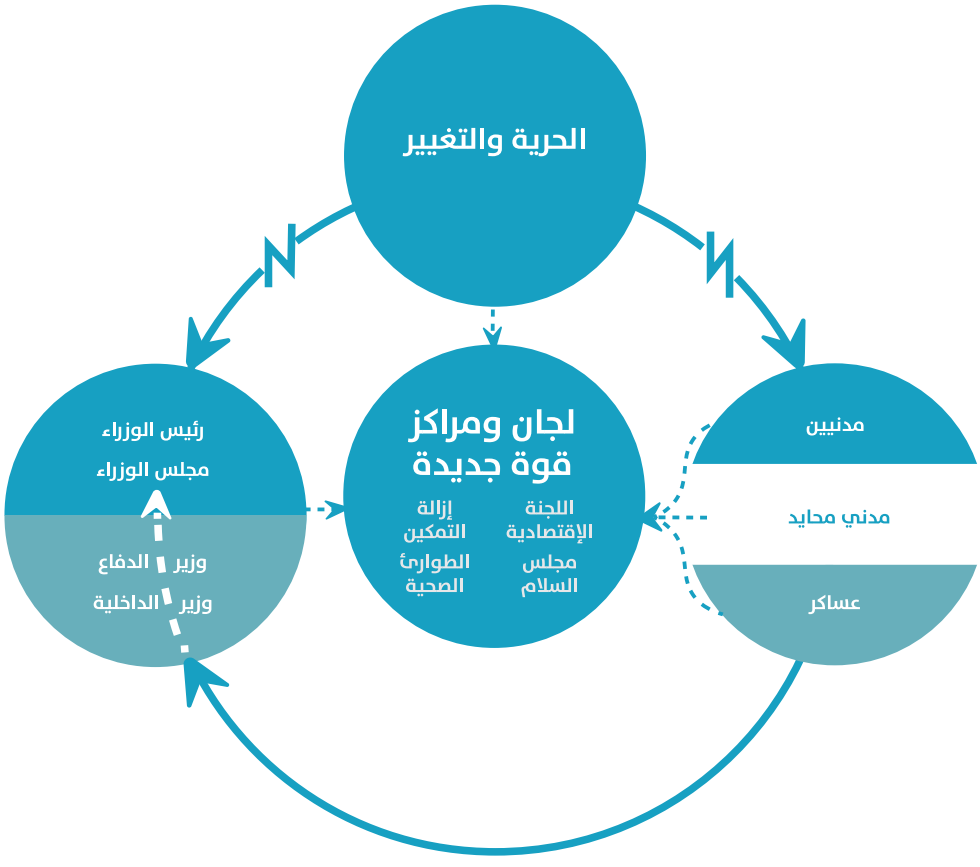
١. **المجلس الأعلى للسلام** اللي تم تشكيله بواسطة المجلس السيادي في اكتوبر ٢٠١٩، وتم توسيعه في مارس ٢٠٢٠ بإضافة ٩ من الحرية والتغيير. بعضوية مزيج: كامل مجلس السيادة بمدنييه وعسكرييه، من الجهاز التنفيذي رئيس الوزراء ووزراء آخرين، من الحرية والتغيير (علي الريح السنهوري ومريم الصادق وإبراهيم الشيخ وخالد عمر وهيفاء يعقوب وأيمن خالد).

٢. **لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال** اللي تم تشكيلها بقرار من المجلس

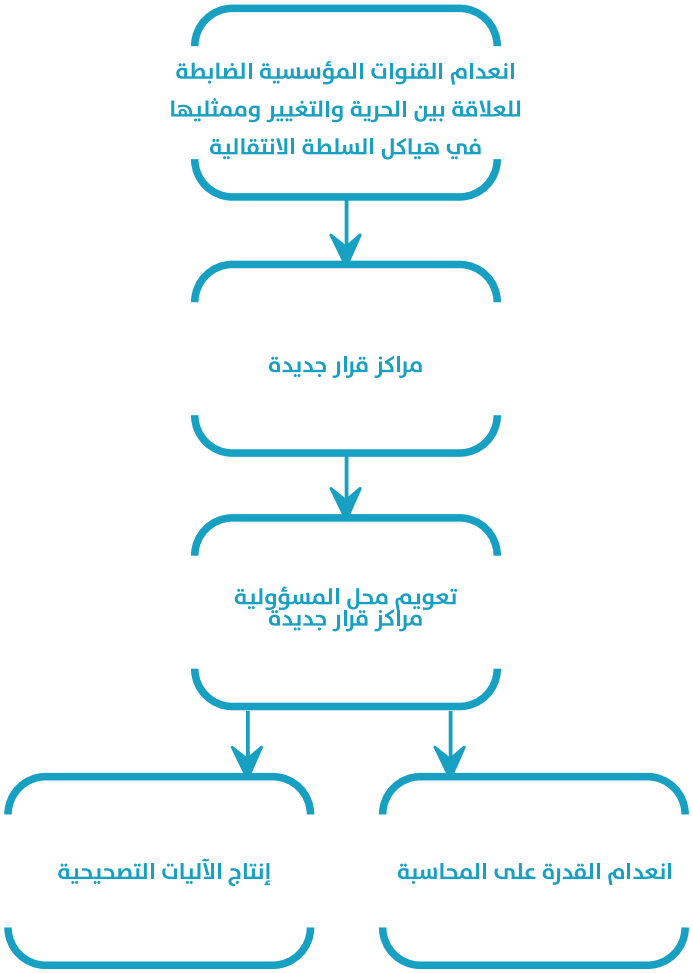
السيادي في ديسمبر ٢٠١٩. بعضوية مزيج: برئاسة من عسكريي مجلس السيادة (ياسر العطا)، ونائب رئيس من مدنيي مجلس السيادة (محمد الفكي سليمان)، ومقرر من الجهاز التنفيذي (عمر مانيس)، ومن الحرية والتغيير (وجدي صالح وصلاح مناع وطه عثمان).

٣. **اللجنة العليا للطوارئ الإقتصادية** اللي تم تشكيلها بواسطة الاجتماع الثلاثي بين مجلسي السيادة والوزراء والحرية والتغيير في ابريل ٢٠٢٠ بعضوية مزيج: برئاسة من عسكريي مجلس السيادة (محمد حمدان دقلو)، ومن الجهاز التنفيذي كرئيس مناوب (عبد الله حمدوك) وكمقرر (إبراهيم البدوي) وأعضاء (عمر مانيس ومدني عباس)، ومن الحرية والتغيير (إبراهيم الشيخ وصلاح مناع).

٤. **الآلية المشتركة لمتابعة تنفيذ المصفوفة** اللي تم تشكيلها بواسطة الاجتماع الثلاثي بين مجلسي السيادة والـوزراء والحرية والتغيير في ابريل ٢٠٢٠. بعضوية مزيج: من عسكريي مجلس السيادة (شمس الدين الكباشي وإبراهيم جابر)، من مدنيي مجلس السيادة (محمد حسن التعايشي)، من الجهاز التنفيذي (عمر مانيس ومدني عباس)، ومن الحرية والتغيير (صديق يوسف وخالد عمر وأحمد ربيع وطه عثمان).



وجود مراكز قرار متعددة متمثلة في شكل اللجان دي يعتبر من أكبر مظاهر اللامؤسسية في الفترة الانتقالية؛ لأنها **بتعوم محل المسؤولية**: فما بنعرف منو مفروض يعمل شنو ومتين وكيف؟ وتعويم المسؤولية دا بيضرب أهم قيم العمل المؤسسي: **القدرة على المحاسبة** من جهة **وإنتاج الآليات التصحيحية** من جهة أخرى.

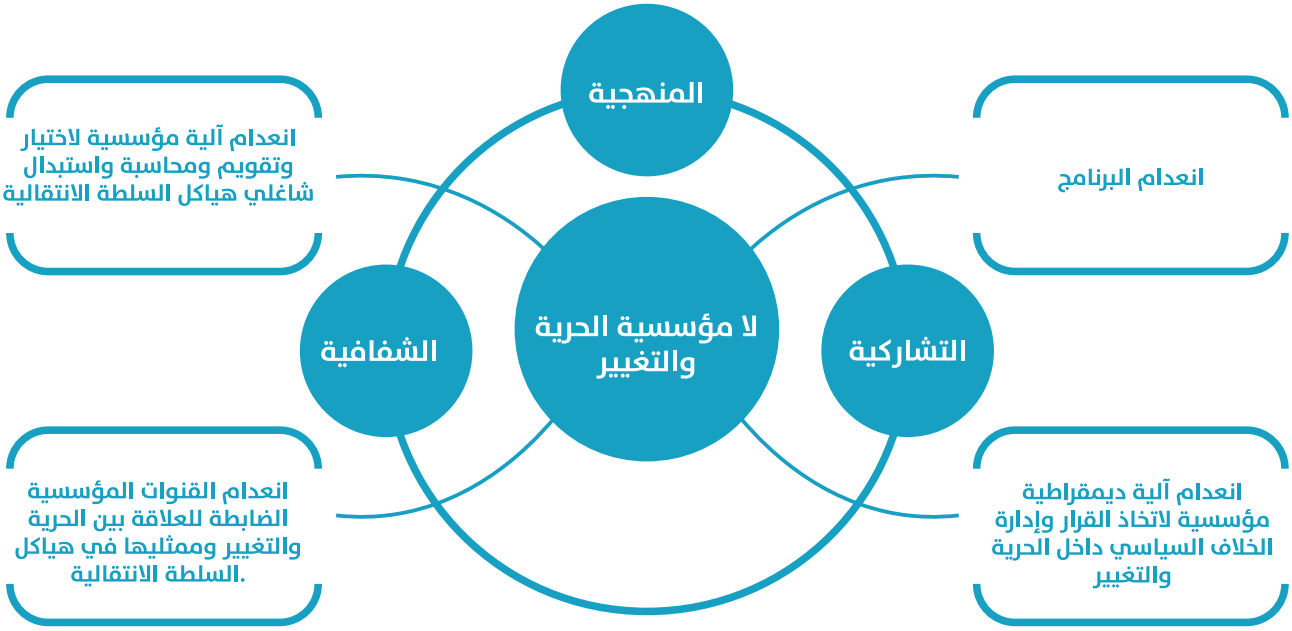


وجود مراكز القرار المتعددة دي كنتيجة مباشرة لانعدام القنوات المؤسسية بين شاغلي هياكل السلطة الانتقالية والحرية والتغيير، خلق صراعات بين شاغلي هياكل السلطة الانتقالية من المدنيين ما كان مفروض تكون موجودة أساسا. زي الصراع بين وزير الصحة وأحد أعضاء مجلس السيادة من المدنيين. والصراعات دي بقت مجال للاستقطاب السياسي بين مكونات الحرية والتغيير نفسها، زي ما شفنا في الطبيعة السياسية للخلاف حول أداء وزير الصحة. الصراعات دي بتساهم في إضعاف كفاءة واستقرار الانتقال.

وأخيرا، مفروض نأكد من جديد على دور غياب **المنهجية والتشاركية والشفافية** في خلق مراكز قوى جديدة. لأنه لو في حزب أو أشخاص متحالفين مع العساكر عدييل بالدرب فهم في الحقيقة مستفيدين جدا من عدم منهجية اتخاذ القرار وانحصاره في إطار ضيق بطريقة ما شفافة. لو في شفافية، واجتماعات المجلس المركزي للحرية والتغيير بتتنقل **مباااااشر صوت وصورة**، الأشخاص ولا الأحزاب المتحالفين مع العساكر ما حيقدروا يعبروا عن مواقفهم السلطوية صراحة وحيضطروا بالمقابل ياخدوا مواقف وطنية لمصلحة الانتقال.

ملخص

خلاصة كلامنا الفوق دا عن لامؤسسية الحرية والتغيير هي إنه في انتهاكات صارخة لتلاتة قيم مؤسسية: **المنهجية**، **والتشاركية**، **والشفافية**، على أربعة مستويات: **البرنامج**، **وجود آلية اختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال لشاغلي هياكل السلطة الانتقالية**، **وجود قنوات مؤسسية ضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة**، **ووجود آلية ديمقراطية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف داخل الحرية والتغيير**.



٢.٤.٣ البناء المؤسسي للحرية والتغيير كمطلب جذري لتحقيق المطالب التفصيلية

قبيل قلنا إنه زيت موضوع المطالب دا إنه: لو مؤسسية الحرية والتغيير زبطت المطالب التفصيلية دي كلها حتزبط، ولو مؤسسية الحرية والتغيير ما زبطت المطالب دي ما حتزبط! وبرضو قلنا إنه الوضع اللامؤسسي وتعدد مراكز القوى في الانتقال نتيجته بقت إنه ما معروف **منو** مفروض يعمل **شنو؟ متين؟** و **كيف؟** بالطريقة دي بكون مافي أي قيمة من المطالب التفصيلية بمعزل عن مطلب البناء المؤسسي للحرية والتغيير. وبالتالي مطلبنا في حراك ٣٠ يونيو مفروض يكون البناء المؤسسي للحرية والتغيير من أجل تحقيق مطالبنا التفصيلية كلها.

عشان نوري إنه البناء المؤسسي للحرية والتغيير هو ضرورة موضوعية لتحقيق كافة المطالب التفصيلية البننادي بيها؛ حنمسك أربعة مطالب رئيسية اتفق عليها أغلب الثوار ونشوف ليه المطالب دي ما عندها أي قيمة إذا اتقدمت بمعزل عن مطلب البناء المؤسسي للحرية والتغيير.

١.٢.٤.٣ مطلب العدالة الانتقالية

واضح إنه مافي أي تقدم في ملف العدالة، ولاحصلت أي محاكمات –بعد محاكمة الشهيد أحمد الخير– في قضايا الاقتصاص للشهداء، ولا محاكمات لرموز النظام السابق، ولا العسكر الأجرموا في فض الاعتصام والأيام الإرهابية البعده، ولا أحداث تظاهرات طلاب ثانويات الأبيض يوم ٢٩ يوليو ٢٠١٩، ولا شنقل طوباي في اغسطس ٢٠١٩، ولا أحداث بورتسودان في اغسطس ٢٠١٩ وديسمبر ٢٠١٩ ومايو ٢٠٢٠، ولا معسكر كرندنق في ديسمبر ٢٠١٩، ولا غيرها. وبدل ما تتشكل مفوضية للعدالة الانتقالية بقى عندنا عدد كبير من لجان التحقيق لحد هسه ما شفنا من أي واحدة منهم أي عدالة.

قيمة مفوضية العدالة الانتقالية، غير إنها بتجيب حق الشهداء بالملاحقة الجنائية للأفراد النظاميين الكتلوهم، هي كمان بتجيب حقهم من المؤسسات النظامية اللي رعت قتلهم؛ بإنها تعمل إصلاح عميق وبنيوي في كافة القوات النظامية يغير قوانينها وعقيدتها بحيث إنها تتحول من أجهزة قمع سلطوية لأجهزة خدمية تحفظ الأمن وترعى حق الجميع في الحرية والكرامة. وأكتر من كدا هي المفروض تجيب حق كل ضحايا الحروب والانتهاكات الحصلت من الاستقلال، وتعوضهم بشكل يرد ليهم حقوقهم وكرامتهم ويأكد على تجريم الانتهاكات دي عشان نضمن إنها ما حتتكرر تاني. عدم تكوين المفوضية لحد هسه شي جاي في صالح عسكرة الحياة السياسية والاستمرار في حصد مزيد من الأرواح زي ما شفنا في أحداث الانفلات الأمني المتعددة الحصلت كلها للأسف بعد سقوط النظام. الشي البيوري إنه قواتنا النظامية دي بنيويا عنيفة تجاه شعبها، وحل المشكلة بيتطلب منهج أوسع من اللجان الجزئية الكتيرة الاتشكلت دي.

هنا في مشكلتين في ملف العدالة:

المشكلة الأولى إنه مفوضية العدالة الانتقالية دي ما اتكونت. المشكلة دي جذريا سببها عدم مؤسسية الحرية والتغيير بالرغم من إنه الوثيقة الدستورية أدت سلطة تكوينها لمجلس الوزراء. لأنه كان المفروض الحرية والتغيير هي التحدد لمجلس الوزراء سياساته وأولوياته، فعدم وجود المفوضية دي بيعكس عدم أولويتها عند الحرية والتغيير.

لكن المشكلة الأكبر هسه مش إنه المفوضية دي ما اتكونت بس، لكن إنه انعدام الشفافية والقنوات المؤسسية في العلاقة بين الحرية والتغيير ومجلس الوزراء **بتعوّم محل المسؤولية** في تشكيل المفوضية دي. لأنه ببساطة ممكن نمشي لمجلس الوزراء نسأله ليه ما شكلت المفوضية دي؟ يقول لينا راجي التصور والترشيحات بتاعتها تجي من الحرية والتغيير. ونمشي للحرية والتغيير نسألها ليه لسه ما رشحتي أسماء للمفوضية دي؟ تقول لينا سلمنا التصور والترشيحات لمجلس الوزراء. فلو كانت الحرية والتغيير في اجتماع **مباااااشر صوت وصورة** ناقشت تشكيل المفوضية دي كان حنعرف بعد داك إنه المشكلة مكانها وين.

وعليه، ببقى مافي أي قيمة من:

- إننا نهتف في موكب ٣٠ يونيو للمطالبة بالقصاص لشهداءنا وبالعدالة الانتقالية من غير ما نطالب بالبناء المؤسسي للحرية والتغيير.
- أو إننا نوجه المطالب دي لمجلس الوزراء.

وأما **المشكلة التانية** إنه اللجان اللي تكونت كآلية تعويضية لعدم قيام مفوضية العدالة الانتقالية –وكنتيجة لازمة لانعدام القنوات المؤسسية وتعدد مراكز صنع القرار– بقتنا ما عارفين منو الجهة النسائلها ونحاسبها على التقصير.

٢.٢.٤.٣ مطلب السلام

للأسف الأربعة مستويات من عدم المؤسسية في أداء الحرية والتغيير كلها متجسدة في التعطيل الحاصل في ملف السلام دا. تعالوا نشوف كيف:

خلونا نبدأ **بانعدام البرنامج**. انعدام البرنامج دا اتجلى في القفز السريع وغير المبرر البيرقى لدرجة خرق الوثيقة الدستورية الحصل في عدم تشكيل مفوضية السلام وتجاوزها لتشكيل المجلس الأعلى للسلام. دا خلل واضح في البرنامج لأنه في الوضع الطبيعي مفروض يكون في تصور كامل عن تعقيدات عمليات السلام وارتباطها الوثيق بالمؤتمر الدستوري، وقضايا العدالة الانتقالية، وهيكلة القوات النظامية، والتعداد السكاني، والتنمية، والعلاقات الخارجية، والحكم المحلي. بحيث لا يمكن تجاوز تشكيل المفوضية بمساعدة خبراء على أعلى درجة من التأهيل والكفاءة عشان تقدر تعمل خارطة طريق واضحة لعملية السلام بكل تعقيداتها دي. وهنا انعدام البرنامج ظهر في عدم وجود خارطة طريق واضحة بتسلسل واضح للقضايا التفاوضية، مما أدى لتعقيدات في عملية التفاوض كان ممكن تفاديها. فمثلا، لو كان الحرية والتغيير عندها برنامج متفق عليه حول طبيعة وتسلسل القضايا الحيتم نقاشها مع الحركات المسلحة، بحيث إنه تتقسم لقضايا بيحصل التفاوض حولها في منبر السلام مع الحركات المسلحة منفردة، وقضايا بيحصل التفاوض حولها في منبر دستوري عام مع كل المكونات السياسية والاجتماعية في السودان،كان الخلاف في منبر التفاوض حيظهر كخلاف حول المبدأ التفاوضي –وحيكون في فرص أحسن لمعالجته– بدل ما يظهر كانسداد مفاجئ في عملية التفاوض زي ما هو حاصل هسه في قضية علاقة الدين والدولة وحق تقرير المصير.

أما الخلل الواضح فيما يتعلق **بالمنهجية والتشاركية والشفافية** في اختيار شاغلي هياكل السلطة الانتقالية ظهر في تعيين رئيس مفوضية السلام. أولا، لأنه تعيين رئيس المفوضية حصل قبل إجازة قانون للمفوضية يحدد صلاحياتها وعلاقتها مع المفوضيات الأخرى وهياكل السلطة الانتقالية. وللأسف ليوم الليلة ما في قانون للمفوضية دي. لكن المشكلة هي إنه الشخص التم تعيينه كرئيس لمفوضية السلام اتُهم من مجموعات نسوية بتوجيه عبارات عنصرية لنساء سودانيات بمناطق الحرب. والمشكلة الأكبر إنه لا هو طلع يفند الاتهام دا ولا نحن عارفين الآلية الممكن نستخدمها عشان نسائله أو نقوم سلوكه أو نستبدله.

أما فيما يتعلق **بالقنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها** في هياكل السلطة الانتقالية فحصلت جملة من الانتهاكات، أولها إنه تم تجاوز تكوين المفوضية بتكوين المجلس الأعلى للسلام، والأسوأ من كدا إنه تم تعيين رئيس المفوضية بعد داك مقررا للمجلس الأعلى للسلام!!

وأوضح خرق ناتج عن **انعدام القنوات المؤسسية وتعدد مراكز صنع القرار** الـ **بتعوّم محل المسؤولية**، إنه في فترات مختلفة كان في أربعة أجسام بتعبر عن الحرية والتغيير والسلطة الانتقالية في موضوع السلام والعلاقة بينها ما مؤسسية، هي: المجلس الأعلى للسلام، والمفوضية، ووفد التفاوض اللي هو مزيج من الحرية والتغيير ومجلس السيادة ومجلس الوزراء، ووفد الحرية والتغيير. واحد من النتائج المباشرة لعدم وضوح العلاقة المؤسسية بين الأجسام الأربعة دي بطريقة **عوّمت محل المسؤولية** إنه من فبراير ٢٠٢٠ لحد الليلة الحركة الشعبية شمال لسه منتظرة الرد على واحدة من أوراق التفاوض، ونحن ماعارفين بطريقة مؤسسية سبب التعطيل دا منو.

وأما **اللامؤسسية في عملية اتخاذ القرار وإدارة الخلاف الداخلي** ظهرت في الخلاف مع الجبهة الثورية المفترض إنها أصلا جزء من الحرية والتغيير. الخلاف دا اتفاقم بعد توقيع الوثيقة الدستورية بدون تضمين وثيقة أديس أبابا اللي اتفقت فيها الحرية والتغيير مع الجبهة الثورية على إنو يتم تضمينها. للأسف ماكان في أي آلية فعالة لإدارة الخلاف دا داخليا، ودا عقد عملية السلام زي ما ظهر في توقيع إعلان جوبا لمن قررت الجبهة الثورية تتعامل مع وفد الحكومة مباشرة وبعيدا عن الحرية والتغيير. الخلاف دا اتخطى ملف السلام وأثر على كامل عملية الانتقال بتأخير تشكيل المجلس التشريعي وتعيين الولاة المدنيين. ودا للأسف حصل كنتيجة لخلل أعمق في آلية اتخاذ القرار نفسها ظهر من ما بدت عملية التفاوض مع المجلس العسكري. لأنه الحرية والتغيير استبعدت الحركات المسلحة –بما فيها الجبهة الثورية– من التفاوض مع المجلس العسكري. وكنتيجة، الحركات المسلحة بقت بتتعامل مع الحرية والتغيير بنفس رصيد الثقة المتدني الكان بتتعامل بيه مع النظام السابق. ودا خلى التفاوض بين الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح يبقى تفاوض بين فرقاء بدل ما يبقى تفاوض بين شركاء.

الكلام الفوق دا كله بيوصلنا لنتيجة واحدة بس: إنه ماف أي قيمة من المطالبة ببناء السلام بمعزل عن المطالبة بالبناء المؤسسي للحرية والتغيير.

٣.٢.٤.٣ مطالب إكمال تشكيل هياكل السلطة الانتقالية وإقالة الضعيفين من شاغليها

في الجزء دا خلونا نركز مع نوعين من المطالب عندهم علاقة مع بعض: المطالب المتعلقة باستكمال هياكل السلطة الانتقالية، والمطالب المتعلقة بإقالة شاغلي هياكل السلطة الانتقالية ضعيفي الأداء، زي بعض أعضاء مجلسي السيادة والوزراء ومدير عام الشرطة.

المشكلة الحقيقية في النوعين ديل من المطالب هي إنه حاليا عندنا تنفيذيين من غير برنامج؛ وإنه بالطريقة دي حيتشكل مجلس تشريعي من غير برنامج متكامل متفق عليه للانتقال؛ ومفوضيات من غير قانون؛ وولاة من غير هيكل ونظام وقانون للحكم المحلي. لكن مشكلة انعدام البرنامج المتكامل الموحد دا شي في غاية الخطورة فيما يتعلق بالمجلس التشريعي تحديدا. لأنه بالطريقة دي تاااني نواب التشريعي حيشتغلوا كأفراد زي ما هسه أعضاء مجلس السيادة شغالين كأفراد. وعليه، حنفقد قيمة أغلبية الـ ٦٧% في المجلس التشريعي زي ما فقدناها في مجلس السيادة. وللمرة التانية حيبقى مافي أي قيمة لكل حراكنا المقاوم من يوم ١١ ابريل لحدي ٣٠ يونيو. وهنا حقيقة ببقى مافي قيمة من تعيين مسؤولين جداد في هياكل السلطة الما اتشكلت أو استبدال آخرين في الهياكل الموجودة، في ظل انعدام برنامج بيحدد مسؤلياتهم ومهامهم.

كدي خلونا نمسك مطلب إقالة مدير عام الشرطة. هنا المشكلة الجذرية في تعامل الشرطة مع النزاعات الأهلية وأحداث موكب رد الجميل والكيزان الاستهدفوا منزل أسرة الشهيد عبد السلام كشة، هي في قوانين وعقيدة ونظام الشرطة نفسها كمؤسسة، ما مشكلة منحصرة في مدير عام الشرطة بس. عشان كدا مصلحتنا الحقيقية في إنه تتشكل مفوضيات العدالة الانتقالية والإصلاح القانوني. عشان المفوضيات دي تشتغل على إصلاح الشرطة كمؤسسة، وبناء على شغلهم دا يتحدد الإصلاح المطلوب لقوانين وعقيدة ونظام الشرطة. وعليه، تتحدد مهام ومسؤوليات وصلاحيات وزير الداخلية ومن خلفه مدير عام الشرطة. غير كدا ببقى اختزال المشكلة في مدير عام الشرطة ما مفيد لأنه حتى إذا جا زول كويس بدله ما حيقدر يغير أي شي في ظل وجود القوانين والعقيدة والنظام الحالي لجهاز الشرطة القمعي دا.

وبالإضافة لمشكلة **انعدام البرنامج**، بنلقى إنه المطالبة باستكمال هياكل السلطة أو استبدال بعض شاغليها في ظل **انعدام آلية منهجية شفافة للاختيار والتقويم والمحاسبة والاستبدال** ممكن تجيب لينا ناس أسوأ من الموجودين. والحاجة دي أخطر ما تكون في تشكيل المجلس التشريعي. وهنا ضروري نفهم انو المطالب دي مش بس مفروض تكون مقرونة مع المطلب الجذري بتاع البناء المؤسسي للحرية والتغيير، لكن في **خطورة حقيقية** إذا المطالب دي اتقدمت بمعزل عن مطلب البناء المؤسسي للحرية والتغيير.

٤.٢.٤.٣ مطلب الحكم المحلي

وختاما لكلامنا في الجزء دا فيما يتعلق بتضمين المطالب التفصيلية تحت المطلب الجذري بتاع البناء المؤسسي للحرية والتغيير، عايزين نتناول موضوع **الحكم المحلي** لأنه فيه انتهاك كبير من جانب الحرية والتغيير لقيمة التشاركية مع قوى الثورة والمجتمع المدني.

المأساة في موضوع الحكم المحلي دا هي إنه ليوم الليلة نحن ماعندنا ليه تصور أو برنامج حقيقي متكامل مفَكّر فيه بعمق عشان يوائم واقعنا السوداني. موضوع الحكم المحلي دا بالذات أهميته بتجي من إنه إذا اتزبط صاح بيبني السلطة في الدولة من تحت لفوق وبيرسخ الديمقراطية وبيضمن التنمية على مستوى المجتمعات المحلية في الخدمات الأساسية زي الرعاية الصحية الأولية، التعليم المدرسي، ورصف الشوارع والإنارة والتصريف. فبيبقى الجهة المسؤولة من التنمية بتاعت أحيائنا جهة منتخبنها وقريبة جداً مننا. ورغم الأهمية دي لموضوع الحكم المحلي، لكن للأسف مشكلته ممتدة من بداية الدولة السودانية الحديثة في ١٨٢١ بالنظام الوضعه إسماعيل باشا بتاع المديريات الكانت إدارته غاية في المركزية وما فيه إشراك فعال للمجتمعات المحلية في إدارة مصالحها. النظام المركزي للحكم التركي المصري دا هو مصدر النزعة الاستعمارية المتسلطة الورثتها الدولة الوطنية من الاستقلال. وللأسف حتى بعد الاستقلال ولحد يومنا دا، ما نجحنا في إننا نعمل نظام وقانون وهيكل للحكم المحلى يعالج سؤال توزيع السلطات بحيث يكون جهاز الدولة بيخدم الشعب السوداني بدل ما يكون بيستخدمه.

كونه الحرية والتغيير ما طورت برنامج لموضوع بالأهمية دي، دا شي كان عنده أثر بالغ في تحجيم فرص تطور لجان المقاومة لتنظيمات جماهيرية ثورية قادرة فعلا إنها تقدم حلول لإعادة تأسيس الحكم المحلي بدل الاحتجاج على مظاهر غيابه من عدم توفر الخدمات. التطور دا كان بيحتاج تشاركية بين الحرية والتغيير والمجتمعات المحلية عبر لجان المقاومة نقدر من خلالها نحدد السلطات الممكن يتم تفويضها للمجتمعات المحلية في المرحلة دي، ونصمم الخطط والبرامج التدريبية الممكن تساعد في تطوير قدرات اللجان تنظيميا وإداريا عشان تكتسب الكفاءة اللازمة في إدارة الحكم المحلي وإنجاز التنمية المحلية.

عدم وجود برنامج لموضوع الحكم المحلي في الحرية والتغيير اتمظهر بصورة غاية في الاستعمارية والسلطوية في لائحة تنظيم أعمال لجان التغيير والخدمات. الحاجة دي خلت جزء مقدر من شباب اللجان يفضل عدم الانضمام لهياكل لجان التغيير والخدمات بشكلها دا وانقسموا بين لجان المقاومة ولجان التغيير والخدمات. المادة ٦ من الفصل التاني في اللائحة والمتعلق بدورة اللجان وحلها ينص على الآتي:

"٦. لا يجوز حل اللجنة إلا للآتي:

قرار الوالي بالتشاور مع قوى الحرية والتغيير"

المادة دي من اللائحة والبتدي الوالي والحرية والتغيير سلطة حل لجان التغيير والخدمات لازم نركز فيها لأنها بتوضح الفرق بين **التحالف السلطوي** و**التحالف الثوري**. التحالف الثوري بيمثل مصالح الجماهير وبيستخدم الدولة لإنفاذها من جهة، وبيعمل على تطوير تنظيمات الجماهير وتعزيز استقلاليتها والمساهمة في رفع قدراتها على التنظيم وإدارة مصالح مجتمعاتها المحلية من جهة أخرى. بينما التحالف السلطوي بيستخدم تنظيمات الجماهير وبيسعى لتشكيلها وتوجيهها من مركزية خارجها عبر أدوات سلطة الدولة. ودي حاجة بتشكل امتداد للنهج الاستعماري والإدارة المركزية المسيطرة على طبيعة الدولة والعقل السياسي المهيمن من الاستقلال.

وهنا بنلقى إنه غياب مبدأ التشاركية وانعدام البرنامج في موضوع الحكم المحلي بيشيروا بوضوح لجذر المشكلة المتمثل في **لامؤسسية الحرية والتغيير**. وبنلقى إنه التقدم بمطلب إجراء إنتخابات المجالس المحلية بمعزل عن مطلب البناء المؤسسي للحرية والتغيير –المنوط بيه إنتاج البرنامج والآليات التشاركية– بكون عبارة عن **حراك مدني غير فعال**.

٥.٣ التدقيق المطلبي والتحديد الزمني لمطالب ٣٠ يونيو

نحن قلنا إنه الحراك المدني عشان يكون فعال مفروض يكون عنده أربعة صفات: موجه، جذري، دقيق ومربوط بمهلة زمنية، وتوعوي. في الجزء دا عايزين ندقق المطلب الجذري اللي هو البناء المؤسسي للحرية والتغيير والموجه للمجلس المركزي للحرية والتغيير عشان يكون دقيق ومربوط بمهلة زمنية.

المطلب الدقيق:

- **العملية:**

انعقاد مؤتمر جامع للبناء المؤسسي للحرية والتغيير بمشاركة:

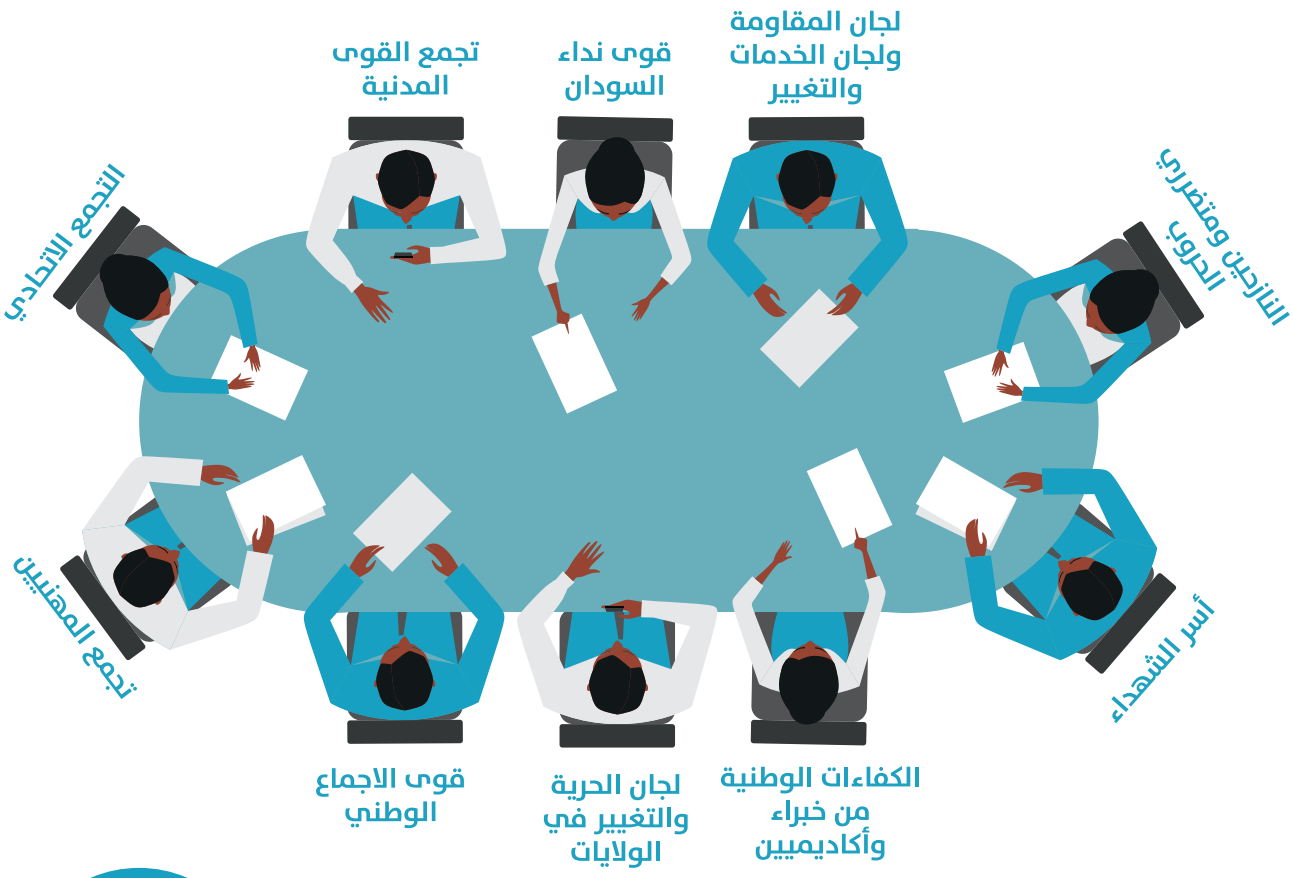
١. لجان المقاومة ولجان التغيير والخدمات

٢. النازحين ومتضرري الحروب

٣. أسر الشهداء

٤. الكفاءات الوطنية من خبراء وأكاديميين

٥. جميع مكونات الحرية والتغيير الحالية دون استثناء ويراعى تمثيل لجان الحرية والتغيير في الولايات



منهجية

تشاركية

شفافية

مقاييس العملية:

١. أن تتم الدعوة للمؤتمرين للمشاركة بمقترحاتهم بطريقة **منهجية**

٢. أن يتم **إشراك** أصحاب المصلحة من الشعب السوداني بالانفتاح على كفاءاته الوطنية ذات الصلة في الدعوة للمؤتمر دون حصرها في الكفاءات الحزبية ودوائر علاقات الأحزاب

٣. أن تنقل كل جلسات المؤتمر بـ **شفافية** على الهواء **مباشرة صوت وصورة**

المخرج:



١. مجلس مركزي جديد

٢. لجان أو هيئات مساعدة للمجلس المركزي كيفما احتاج النظام المؤسسي الجديد، بحيث تضمن تمثيل متخطي للكتل الخمس الحالية إلى تمثيل كافة الفئات الخمس المذكورة أعلاه. على أن يكون شكل وآلية تمثيل لجان المقاومة ولجان التغيير والخدمات في هذه الهيئات بحسب ماتوافقت عليه الأطراف المشاركة في المؤتمر الجامع

٣. وثائق حاكمة ومنظمة ومفصلة لإدارة مهام الحرية والتغيير تنشر للعلن، كالآتي:

١.٣ برنامج واضح موحد وواقعي للانتقال وقضاياه الكبرى

٢.٣ بروتوكول لآلية مؤسسية لاختيار وتقويم ومحاسبة واستبدال شاغلي هياكل السلطة الانتقالية

٣.٣ بروتوكول لآلية ديمقراطية مؤسسية لاتخاذ القرار وإدارة الخلاف السياسي داخل الحرية والتغيير يضمن عدم تمدد الخلاف لممثليها في هياكل السلطة الانتقالية

٤.٣ بروتوكول لآلية للقنوات المؤسسية الضابطة للعلاقة بين الحرية والتغيير وممثليها في هياكل السلطة الانتقالية

المهلة الزمنية:

- الالتزام بالرد في مدة لا تتجاوز –مثلا– يوم ١٠ يوليو ٢٠٢٠ من المجلس المركزي للحرية والتغيير عبر مؤتمر صحفي بحضور ممثلي الكتل الخمسة للحرية والتغيير: (التجمع الاتحادي، قوى الإجماع الوطني، قوى نداء السودان، تجمع المهنيين وتجمع القوى المدنية).
- تحديد ميعاد زمني لبداية المؤتمر الجامع للبناء المؤسسي للحرية والتغيير على أن يعقد المؤتمر في مدة أقصاها –مثلا– ثلاثة شهور.
- تستأنف الجماهير مواكبها إذا لم تتم الاستجابة.



٦.٣ ٣٠ يونيو كإعلان استقلال المجتمع المدني السوداني عن الواجهة السياسية لثورة ديسمبر

زي ما قلنا فوق باختصار، إنه الدور التوعوي لـ ٣٠ يونيو كحراك مدني فعال هو إعلان استقلال قوى الثورة والمجتمع المدني عن الحرية والتغيير بعد ما اتغيرت طبيعتها من واجهة سياسية للحراك الثوري ضد السلطة، لواجهة سياسية حاكمة قابضة على السلطة. الاستقلال دا في طبيعته هو استقلال وظيفي بين دور قوى الثورة والمجتمع المدني في تثوير البنية السياسية كمدخل لتثوير الدولة، ودور الواجهة السياسية للثورة في تثوير جهاز الدولة بصورة مباشرة. وهنا بنعني بتثوير الدولة تحويلها من جهاز بيستخدم الجماهير لجهاز بيخدم الجماهير من خلال تبني مصالحها ومطالبها الثورية.

عشان نوضح ضرورة استقلال المجتمع المدني عن الحرية والتغيير محتاجين نوضّح النقاط التالية:

- **النقطة الأولى**، إنه في فرق بين **جهاز الدولة** و**شاغل جهاز الدولة**: شاغل جهاز الدولة لحد ١١ ابريل ٢٠١٩ كان المؤتمر الوطني، بعد يوم ١٧ اغسطس ٢٠١٩ بقت الحرية والتغيير.



- **النقطة التانية**، إنه الثورة ما مجرد تغيير شاغل جاهز الدولة، بل هي تغيير في طبيعة جهاز الدولة، من **جهاز سلطوي استعماري** يستخدم الجماهير **لجهاز ثوري تحرري** يخدم الجماهير.



الحصل فعليا بعد ١٧ اغسطس ٢٠١٩ إنه شاغل جهاز الدولة اتغير من المؤتمر الوطني للحرية والتغيير. وتبعا لكدا تغيرت طبيعة الحرية والتغيير من تحالف ثوري معارض للسلطة لتحالف حاكم قابض على السلطة –حتى ولو كان لفترة انتقالية محددة– لكن الطبيعة السلطوية لجهاز الدولة ظلت كما هي، مش من ما جات الإنقاذ سنة ١٩٨٩بس، لكن من ما استقل السودان سنة ١٩٥٦.

وعليه، علاقة الحركة الثورية والمجتمع المدني مع الحرية والتغيير بعد ١٧ اغسطس ٢٠١٩ مفروض تتحول من حليف في مرحلة العمل الثوري إلى حركة مستقلة في مرحلة بناء الدولة. الحركة المستقلة دي عندها مهام **تثوير البنية السياسية** كمدخل لـ **تثوير جهاز الدولة** اللي بتشغله الحرية والتغيير. وبالتالي، خروجنا في حراك ٣٠ يونيو تحت شعار البناء المؤسسي للحرية والتغيير هو إعلان لاستقلال المجتمع المدني عن الواجهة السياسية للثورة وبداية تبنيها لمهام **تثوير الدولة** عبر **تثوير القوى السياسية**.

٤. استحالة البناء المؤسسي للحرية والتغيير بين الإرادة والقدرة

30 يونيو

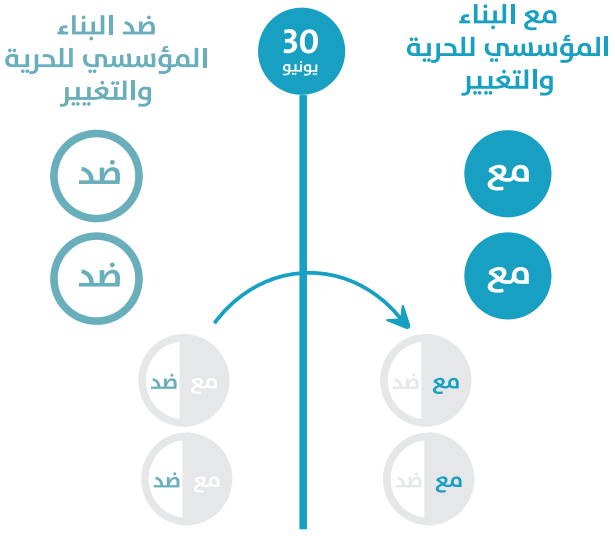
في ثوار مننا ممكن يتفقوا معانا في الكلام دا كله، لكن ممكن برضو يقولوا إنه تثوير البنية السياسية من خلال البناء المؤسسي للحرية والتغيير دا فعليا عملية مستحيلة بسبب **انعدام الإرادة** الكافية داخل الحرية والتغيير تجاه البناء المؤسسي. وهنا مفروض ننتبه لحاجة أساسية في كلامهم دا. إنه إرادة الفاعل السياسي هي انعكاس مباشر لتعريفه لمصلحته. ومصلحته دي ما مستقلة من قدرة الجماهير على إعادة تعريف المصلحة السياسية عبر تنظيم قواها وتطوير خطاب يضبط مصلحة الفاعلين السياسيين. وكونه الحرية والتغيير بتمثل تحالف **مفوَّض** ما **منتخب**، فإذا بقى مطلب الجماهير المفوضاه هو البناء المؤسسي؛ التحالف دا من الصعب يتجاوز المطلب دا إذا عنده مصلحة حقيقية في البقاء كشاغل لجهاز الدولة.



وفقا للكلام دا، ممكن نقسم الحرية والتغيير حسب المصلحة في البناء المؤسسي لتلاتة أقسام:

١. قسم مصلحته معارضة للبناء المؤسسي للحرية والتغيير.

٢. قسم انتهازي مصلحته معتمدة على دعم الأجندة البتحافظ على بقائه في السلطة، بغض النظر عن تعارضها أو اتفاقها مع البناء المؤسسي للحرية والتغيير.



٣. قسم مصلحته موافقة للبناء المؤسسي للحرية والتغيير.

هنا ببقى انتظام الجماهير خلف مطالب جذرية في حراك مدني فعال بمثل دافع بنيوي لصالح تغليب أجندة البناء المؤسسي داخل الحرية والتغيير عبر: تقوية القسم صاحب المصلحة في البناء المؤسسي، وإعادة تعريف المصلحة للقسم الانتهازي، وإضعاف القسم صاحب المصلحة المضادة.

بالتالي، أول خطوة في تقليص مساحة المستحيل لصالح مساحة الممكن فيما يتعلق بالبناء المؤسسي للحرية والتغيير بتبدأ بدعمنا لإنه حراك ٣٠ يونيو يكون حراك مدني فعال مطلبه الجذري هو البناء المؤسسي للحرية والتغيير.

لكن بعد دا في ثوار مننا ممكن يقولوا إنه السبب في استحالة البناء المؤسسي للحرية والتغيير هو ما **انعدام الإرادة** بقدر ما هو **انعدام القدرة** على العمل المؤسسي، باعتبار إنه ظروف الاستبداد الطويل ما سمحت للأحزاب بإنها تتطور كمؤسسات وتطور من قدرات كوادرها على العمل المؤسسي.

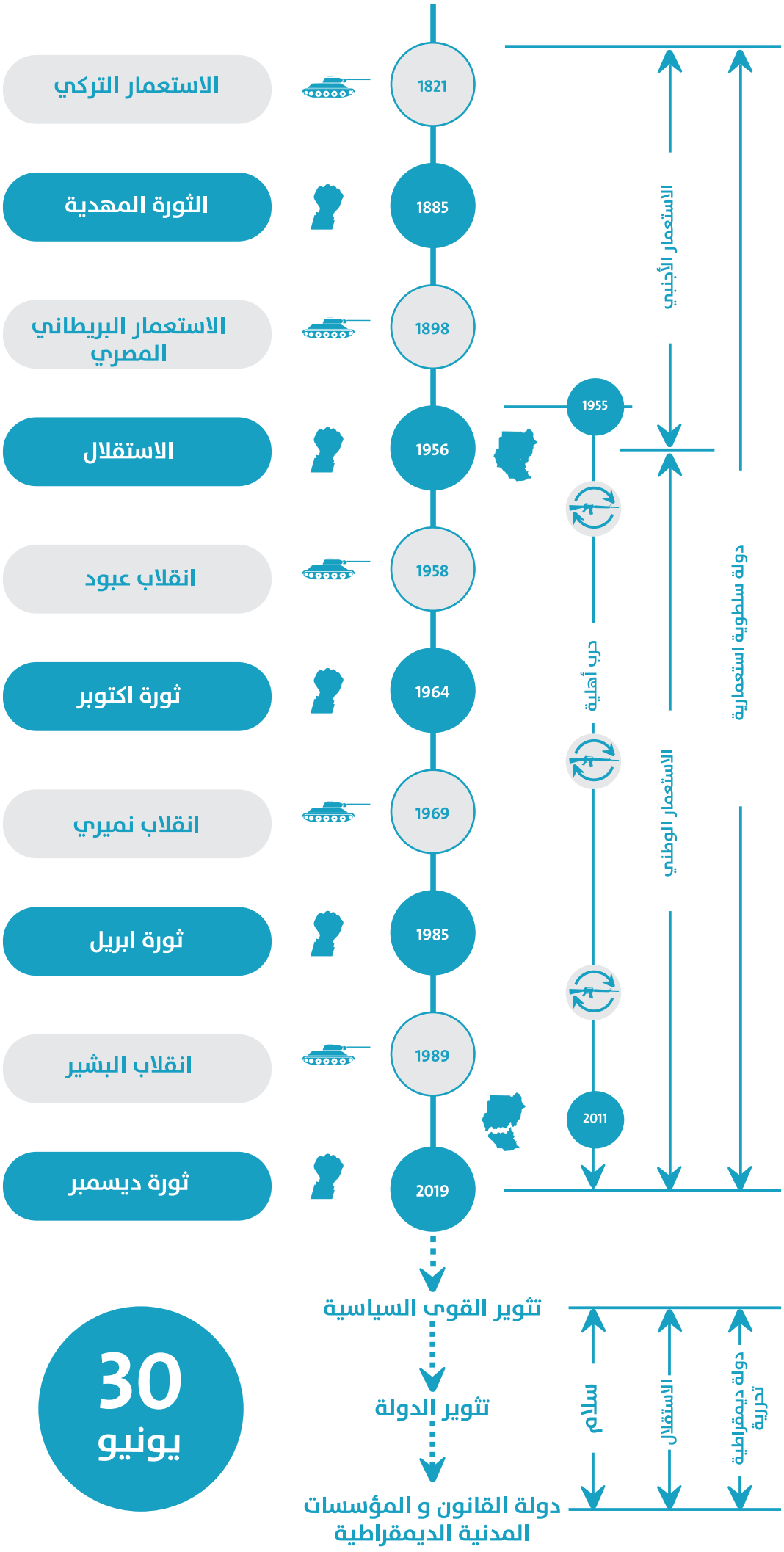
لكن هنا الإجابة المباشرة إنه انعدام القدرة دا في جوهره هو انعدام لإرادة الانفتاح على كل قدرات وكفاءات وخبرات الوطنيين من الشعب السوداني، في مجالات الإدارة والادارة العامة والتخطيط وكافة المجالات المرتبطة بقضايا الانتقال وبناء الدولة. وهنا ضروري نخت في بالنا إنه أهم المطالب الدقيقة البشملها مطلب البناء المؤسسي للحرية والتغيير هي استيعاب خبرات وطنية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة في **المؤتمر الجامع للبناء المؤسسي للحرية والتغيير**. والحاجة دي ما غريبة ولا مستحيلة لأنه كلنا متذكرين تدافع بنات وأبناء السودان من داخل السودان ومن الأراضي المحررة والمهاجر للتوقيع على التزام البناء والخدمة اللي طرحه تجمع المهنيين في ١٣ يناير ٢٠١٩ لسد العجز في البناء والتطوير. الميثاق دا كان بيدعوا السودانيين لتوظيف الكفاءات والموارد لإعادة تأسيس وبناء وتطوير المؤسسات السودانية بتقديم الرأي العلمي والمهني وإسداء النصح والمشورة، ملتزمين بالقيام بأي تكاليف في هذا الخصوص تحت ظل الفترة الانتقالية في سودان ما بعد التغيير.

٥. خاتمة

القيمة الأساسية لثورة ديسمبر إنها أعلنت ميلاد مجتمع مدني سوداني جديد ذو طبيعة قاعدية هي لجان المقاومة، عندها كامل الفرصة لتثوير البنية السياسية. كل المطلوب مننا كجيل جاب التايهة إننا نتنظم أكتر ونخلي تكويناتنا القاعدية دي ذاتها تكوينات **مؤسسية وديمقراطية**، ونتسلح بكل المعارف والأفكار البتخلينا ناخد القرارات الصحيحة البتحقق لينا مصالحنا الثورية. وبالتالي نخلي حراك ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ يعلن ميلاد المجتمع المدني السوداني كقوة مستقلة في المشهد السياسي.

فنحن كجيل ديسمبر مهمتنا التاريخية ما بتقيف في حد إسقاط الدكتاتوريات، دي حاجة حصلت من الثورة المهدية والحركة الوطنية وثورة ابريل واكتوبر. لكن مهمتنا التاريخية هي إننا نقدر نجمع بين القدرة على إسقاط الديكتاتوريات والقدرة على بناء الديمقراطيات. ودا بيعني إنه مهمتنا التاريخية في بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية ما بتقيف على حرق اللساتك والتتريس، لكن بتتعداها للقدرة على تطوير حراك مدني دستوري فعال يقدر يثوّر الساحة السياسية نحو الديمقراطية والمؤسسية. ودا بيحصل أولا وأخيرا بإنه قوى المجتمع المدني القاعدية تقدر تجسد القيمتين ديل في روحها؛ فالطريقة الوحيدة لجعل المبدأ جزء من التاريخ هو تحويله لـ "عمل".

فإذا ٣٠ يونيو ٢٠١٩ كان ذروة نضال السودانيين من أجل تركيع سلطوية المؤسسة العسكرية، حقو نجي نحتفل ب٣٠ يونيو ٢٠٢٠ كبداية متينة لنضال السودانيين من أجل بناء دولتهم المدنية الديمقراطية. فواجبنا الوطني والثوري ببقى إنه زي ما مرقنا في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ **وهزمنا المستحيل**، نمرق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ لـ**إعادة تعريف الممكن**.


الاستعمار التركي
1821
الثورة المهدية
1885
الاستعمار البريطاني المصري
1898
الاستقلال
1956
انقلاب عبود
1958
ثورة اكتوبر
1964
انقلاب نميري
1969
ثورة ابريل
1985
انقلاب البشير
1989
ثورة ديسمبر
2019
1955
2011
الاستعمار الأجنبي
دولة سلطوية استعمارية
حرب أهلية
الاستعمار الوطني
30 يونيو
تثوير القوى السياسية
تثوير الدولة
دولة القانون و المؤسسات المدنية الديمقراطية
سلام
الاستقلال
دولة ديمقراطية تركز

٦. المراجع

- Hassan A. Gadkarim, Atta Albathani . 2017. Governance and Fiscal Federalism in Sudan 1989_2015. Academic Report, University of Bergen .
- Bolton, Matthew. 2017. How to Resist, Turn Protest to Power. Bloomsbury Publishing.
- Klein, Naomi. 2017. No is Not Enough, Defeating the New Shock Politics. Penguin Books.
- Harris, Kevan. 2016. Rethinking State Development and the Origins of Civil Society. Lecture at Kyiv Polytechnic Institute Sociology Department, Rethinking State Development and the Origins of Civil Society.
- P. Huntington, Samuel. 1968. Political Order in Changing Societies